

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: قسم العلوم السياسية
تخصص: استراتيجيات وعلاقات دولية



كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق
رقم:

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب(ة): يديوي منال

تحت عنوان

مسألة الحدود في العقيدة العسكرية الجزائرية

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د شطاب كمال
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	بو عيسي حسام الدين
مناقشا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	دين عمير جمال الدين

السنة الجامعية: 2019/2018

تصريح شرفي

خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية

طبقا للقرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها لاسميا المواد (07, 35, 36, 37, 38).

أنا الممضي أدناه الطالب:

الاسم واللقب: **منال بديوي**

تاريخ الميلاد: **16 أبريل 1991** بـ: **عين الجبل**

الحامل لـ (بطاقة التعريف الوطنية، رخصة السياقة) رقم: **1069107066**

الصادرة بتاريخ: **13-12-2017** عن: **دائرة الماسندية**

المسجل بكلية الحقوق والعلوم السياسية بقسم الحقوق تحت رقم:

والمكلف بإنجاز مذكرة ماستر تخصص: **كاستراتيجة وعلاقات دولية**

بعنوان: **مسألة الصود في المهنة العسكرية الجزائرية**

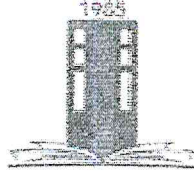
تحت إشراف: **بوعيسى حسام الدين**

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور.

مصادقة البلدية



(Handwritten signature in blue ink)

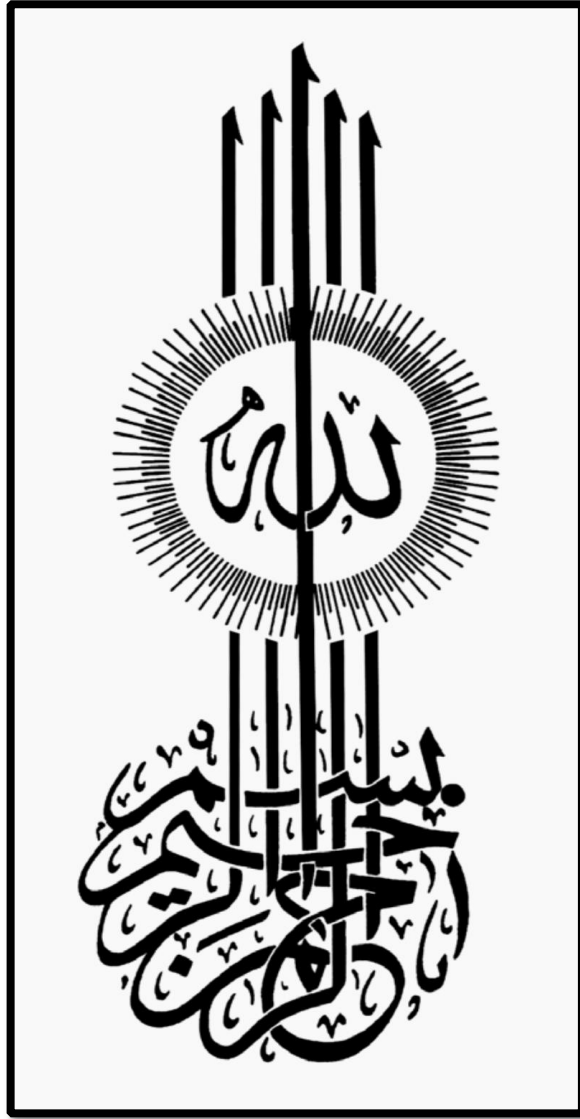


إذن بالطبع و الإيداع

الأستاذ بوعيسى حسام الدين
و بعد الاطلاع على مذكرة الطالب يديوي صال
المعنونة بـ مسألة الحدود في العقيدة العسكرية الجزائرية
المقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص استراتيجية وعلاقات دولية
تأكدنا من توفر الشروط العلمية الموضوعية و الشكلية، وأذنا له بطبع المذكرة و إيداعها قصد مناقشتها.

التاريخ: 29.06.2019

الأستاذ المشرف



قال الله تعالى:

﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا
فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ
يَتَذَكَّرُونَ ﴾

- سورة إبراهيم، الآية 25 -

صدق الله العظيم



إهداء

إلى:
والديا الكريمين؛ أطل الله في عمرهما
عرفانا وتقديرا
وطمعا في الرضى
وأقول ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا

إلى أخواتي شهرة زاد وجهينة وأخوتي انيس وزهير الذين
كان دعمهم لي متواصلا في كل مراحل مشواري الدراسي من
الابتدائي إلى الماستر





شكر وتقدير



أولاً؛ أحمد الله حمداً كثيراً وأشكره شكراً يليق بمقام سلطانه.

ثانياً؛ إذا كان لابد من الاعتراف بذوي الفضل فإني أعرب عن شكري وامتناني وخالص تقديري للسيد المشرف على هذه المنكرة الأستاذ "حسام الدين بوعيسي" حفظه الله ورعاه، الذي تابع خطوات إعداد هذه المنكرة بكل تفان وإخلاص، مع إمداده لي بالعديد من التوجيهات والنصائح العلمية السديدة التي كانت لي نورا في طريق إنجاز هذا العمل العلمي.

- فُشكراً لك -

ثالثاً؛ أتقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة محمد بوضياف - المسيلة بدون استثناء على ما جادوا به في سبيل تكويننا في مرحلتي الليسانس والماستر، لأقول لهم جزاكم الله عنا كل خير.



خطة الدراسة:

- مقدمة:

الفصل الاول:

"دراسة في الجغرافية الجزائرية: الموقع والأهمية"

المبحث الأول:

الجزائر الموقع والحدود والاهمية

- المطلب الاول: أهمية الموقع الجغرافي الجزائري

- المطلب الثاني: أهمية الحدود الجزائرية "السياسية والجغرافية"

المبحث الثاني:

الدراسة التاريخية للحدود الجزائرية

- المطلب الاول: تاريخ الحدود الجزائرية

- المطلب الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي في رسم الحدود الجزائرية

المبحث الثالث:

عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية

- المطلب الاول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية

- المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية

الفصل الثاني:

"مشكلة الحدود في ظل تنامي الأخطار الخارجية"

المبحث الأول:

التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على امن الحدود الجزائرية

- المطلب الاول: التحولات السياسية لدول الجوار

- المطلب الثاني: تأثير أزمات دول الجوار على أمن الجزائر

المبحث الثاني:

أهم الأخطار الأمنية عن التحولات السياسية في دول الجوار

- المطلب الاول: الأخطار الأمنية على الحدود

– المطلب الثاني: الأثار الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار

المبحث الثالث:

نظرة على الحدود الجزائرية "الساحل الافريقي والحدود المغربية" أنموذجاً

المطلب الأول: الساحل الافريقي

المطلب الثاني: الحدود المغربية

الفصل الثالث:

"آليات حماية الحدود الجزائرية وتأمينها"

المبحث الاول:

الاتفاقات السياسية والمعاهدات الدولية

– المطلب الأول: الاتفاقيات

– المطلب الثاني: المعاهدات

المبحث الثاني:

آليات حماية الحدود أمنيا

– المطلب الأول: الممارسة الدبلوماسية لحماية الحدود

– المطلب الثاني: الممارسة العسكرية لحماية الحدود

المبحث الثالث:

سياسة الجزائر المستقبلية تجاه أمن وحماية الحدود

– المطلب الأول: آفاق الاستراتيجية الجزائرية تجاه أمن الحدود

– المطلب الثاني: تقييم المؤسسة العسكرية في حماية الحدود

- خاتمة

- قائمة المراجع

- فهرس المحتويات

- ملخص الدراسة

مقدمة

شهدت المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الإفريقي تطورات أدت إلى ما يسمى بالتحولات السياسية، ساهمت هذه العوامل في افراز بيئة أمنية هشة على الحدود الجزائرية، كما أن هذه التحولات السياسية قد أثرت على الأمن الجزائري من خلال تهديدات مباشرة و غير مباشرة على حدودها الوطنية، ونتيجة لهذه التهديدات المستمرة وجدت الجزائر نفسها أمام انكشاف أمني على جميع حدودها، وهو وضع غير سابق وله تداعيات خطيرة على الأمن الوطني الجزائري في مختلف أبعاده ومستوياته، علاوة على ذلك فعلاقتنا بالجارة المغربية تتسم بالتوتر وذلك بسبب استمرار الخلافات بشأن الملفات القديمة وعلى رأسها ملف الصحراء الغربية و ملف إغلاق الحدود.

وبما أن هدف السياسة الدفاعية لأي دولة هو المحافظة على استقلالها، وتأمين سلامة أراضيها وممتلكاتها وحدودها ومصالحها الوطنية، من خلال استثمار مرحلة الهدوء والاستقرار في تطوير وبناء وتسليح القوات المسلحة على أسس قوية تؤمّن ردع كل تهديد خارجي، وبالتالي في ظل التهديدات والتحديات الإقليمية لدول الجوار اتخذت الجزائر سياسات دفاعية، من خلال وضع خطط استراتيجية لمجابهة أي عدوان يمكنه أن يزعزع استقرارها وأمنها الداخلي.

01- مبررات اختيار الموضوع:

اختياري لموضوع "مسألة الحدود في العقيدة العسكرية الجزائرية" كموضوع

للدراسة يستند على مجموعة من الأسباب التي تتنوع بين الذاتية والموضوعية:

أولاً/- الأسباب الذاتية: رغبتى الشخصية واهتمامى بالقضايا التي تمس الأمن الوطني خاصة في ظل التحولات التي تشهدها الانظمة الدولية مثل تونس، مالي، ليبيا... " بالإضافة إلى التهديدات التقليدية الآتية من المغرب، وأيضاً لانتماء هذا الموضوع إلى حقل العلاقات الدولية بصفة عامة وهو مجال اهتمامي بشكل خاص.

ثانياً/- الأسباب الموضوعية: كان من الضروري دراسة العقيدة العسكرية الجزائرية ومدى ملاءمتها للتطورات الامنية الحاصلة في دول الجوار وتهديداتها العابرة للحدود.

2/- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في حديثنا عن أهم التحولات السياسية لدول الجوار وتهديداتها العابرة للحدود، إضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في حماية حدودها من أي خطر يهدد أمنها مثل (الارهاب، الجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية....).

3/- الاشكالية:

في ظل التحديات الأمنية التي تشهدها البيئة الاقليمية للجزائر، هذه الأخيرة التي أصبحت تعاني من عدة عوامل و اخطار متأثرة بعامل اللااستقرار لدول الجوار، ونتيجة لموقعها الجيوستراتيجي الذي يحتم عليها لعب دور فعال في المنطقة، من خلال ما سبق نطرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير العقيدة العسكرية الجزائرية بالتحولات والتهديدات التي تشهدها البيئة الاقليمية؟.

وتتثير هذه الاشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

- 1- ماهي التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية؟
- 2- ماهي الآثار الناجمة عن التحولات السياسية لدول الجوار؟
- 3- ماهي آليات حماية الحدود الجزائرية عسكريا وسياسيا؟

4- الفرضية:

للإجابة على الاشكالية وتساؤلاتنا الفرعية السالفة الذكر استعنا بالفرضيات

التالية:

- ✓ كلما زادت حدة اللاإستقرار في البيئة الإقليمية الجزائرية أدى ذلك الى انعكاسات على الامن الوطني وعقيدته العسكرية.
- ✓ كلما زادت حدة نشاطات الإرهاب والجريمة المنظمة وانتشار السلاح كلما أدى ذلك الى زيادة الانفاق العسكري الجزائري.
- ✓ كلما توسع حجم التهديدات الارهابية والنشاطات الاجرامية أدى إلى التدخل الأجنبي في المنطقة.

5- حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية: في دراستنا للموضوع ركزنا على كشف العلاقة ما بين الاوضاع السياسية والامنية المتدهورة في المحيط الجيوسياسي للجزائر، وحجم التهديدات الموجودة في هذه البيئة، واثارها على الأمن الجزائري في مختلف أبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية في الفترة ما بعد الاستقلال.

2- الحدود المكانية: أما الحدود المكانية للإشكالية فكانت حول الدولة الجزائرية بصفة عامة وحدودها مع السبع دول المجاورة لها، و التي تملك حدودا ترابية مباشرة معها.

6/- أدبيات الدراسة (الدراسات السابقة):

لقد اعتمدت من خلال دراستي للموضوع على عديد الدراسات السابقة، تم التطرق فيها للموضوع ولو بشكل جزئي لتقديم أطر علمية واكاديمية تساعدنا على فهم العقيدة العسكرية الجزائرية حول أمن حدودها، والتي منها ما يلي:

01/- قط سمير، **البعد الافريقي في سياسة الامن والدفاع الوطني الجزائري**، اطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، 2017، جامعة بسكرة.

تناولت هذه الدراسة خمسة محاور الاول جاء كإطار مفاهيمي لفهم عقيدة الامن والدفاع الوطني الجزائري، أما الثاني فتناول التحولات السياسية والازمات الامنية في المغرب العربي واثارها على الأمن الجزائري، والمحور الثالث التهديدات الامنية في الساحل وانعكاساتها على الامن الجزائري، والمحور الرابع عني بدراسة سياسة القوى الكبرى في المنطقة المغاربية والساحلية، أما المحور الخامس والأخير فقد عرض فيه مختلف الترتيبات الامنية في المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل الصحراوي.

02/- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، 2011، جامعة باتنة.

هذه الدراسة تناولت ثلاثة فصول الأول جاء كإطار مفاهيمي ونظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، أما الثاني فتطرق إلى الدائرتين المغربية والافريقية للأمن القومي الجزائري، وفي الفصل الأخير تطرق إلى دراسة الدائرة المتوسطة للأمن القومي الجزائري بالإضافة إلى البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوربية والعلاقات الجزائرية الاطلسية.

- **إشارة :** كما اعتمدنا أيضا في دراستنا للموضوع بشكل كبير على مجلة الجيش بمختلف أعدادها، وبعض المقالات والبحوث الورقية لأساتذة جامعيين التي تناولت الموضوع في بعض جوانبه.

07- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- 1- محاولة فهم مرتكزات العقيدة الامنية العسكرية الجزائرية.
- 2- محاولة تحديد دور الجزائر ومكانتها في المنطقة.
- 3- محاولة تحديد حجم التهديدات وطبيعتها في المنطقة وانعكاساتها على الامن الجزائري.

08- الاطار المنهجي:

إعتمدنا في دراستنا للموضوع على:

- **أولا/المنهج الوصفي:** والذي من خلاله قمنا بوصف التهديدات الامنية في المنطقة الاقليمية الجزائرية وتأثيراتها على العقيدة العسكرية الجزائرية.
- **ثانيا/ المنهج التاريخي:** والذي من خلاله قمنا بسرد أهم الأحداث للتحويلات السياسية لدول الجوار مع أهم الاتفاقيات والمعاهدات لضمان الأمن والاستقرار على الحدود الدولية.
- **ثالثا/ المنهج المقارن:** ومن خلاله قمنا بالمقارنة بين مختلف التهديدات على الحدود الجزائرية الشرقية والغربية والجنوبية.

09- العوائق والصعوبات:

خلال دراستنا للموضوع واجهتنا صعوبات خصوصا تلك المتعلقة بالمراجع التي كادت تكون شبه منعدمة وبالأخص فيما يتعلق بموضوع العقيدة العسكرية الجزائرية، نظرا لخصوصيتها وحساسيتها.

10/- تقسيم الدراسة :

للإجابة على الإشكالية المطروحة إعتدنا على خطة بحث مكونة من مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول، قسمنا كل فصل إلى ثلاثة مباحث .

❖ الفصل الأول: المعنون بـ " دراسة في الجغرافية الجزائرية من خلال الموقع

والاهمية " تم التطرق في المبحث الاول إلى: الموقع والحدود والاهمية، أما المبحث الثاني فكان معنونا بـ : الدراسة التاريخية للحدود الجزائرية تناولت فيه تاريخ الحدود الجزائرية، وتأثير الاستعمار الفرنسي في رسم الحدود الجزائرية، أما المبحث الثالث، فتم التطرق فيه إلى عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية من خلال التطرق إلى مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية ومفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية ومكانتها في الدستور الجزائري.

❖ الفصل الثاني: المعنون بـ "مشكلة الحدود في ظل تنامي الاخطار الخارجية"،

تناولنا في المبحث الأول: التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية، تم التطرق فيه إلى التحولات السياسية لدول الجوار، وتأثير ازمات دول الجوار على أمن الجزائر، وفي المبحث الثاني ناقشنا أهم الأخطار الأمنية الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار، حيث تطرقنا في المطلب الاول إلى الأخطار الأمنية على الحدود، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه الآثار الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار، هذا وحللنا في المبحث الثالث: نظرة على الحدود الجزائرية "الساحل الافريقي والحدود المغربية" أنموذجا، في

المطلب الاول تكلمنا على الساحل الافريقي و المطلب الثاني على الحدود المغربية.

❖ **الفصل الثالث:** المعنون بـ " آليات حماية الحدود الجزائرية وتأمينها"، تطرقنا في المبحث الاول إلى الاتفاقات السياسية والمعاهدات الدولية، وفي المبحث الثاني ناقشنا آليات حماية الحدود أمنياً، من خلال الممارسة الدبلوماسية لحماية الحدود، والممارسة العسكرية لحماية الحدود، وفي المبحث الأخير المبحث الثالث: سياسة الجزائر المستقبلية تجاه امن وحماية الحدود، حللنا فيه أفاق الاستراتيجية الجزائرية تجاه امن الحدود و تقييم المؤسسة العسكرية في حماية الحدود.

الفصل الأول

الفصل الأول:

دراسة في الجغرافية الجزائرية "الموقع والأهمية"

المبحث الأول:

الجزائر: أهمية الموقع والحدود

- المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي الجزائري.
- المطلب الثاني: أهمية الحدود الجزائرية "السياسية والجغرافية"

المبحث الثاني:

الدراسة التاريخية للحدود الجزائرية

- المطلب الأول: تاريخ الحدود الجزائرية
- المطلب الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي في رسم الحدود الجزائرية

المبحث الثالث:

عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية

- المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية
- المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية

المبحث الأول: الجزائر: أهمية الموقع والحدود

لقد بدا من الضروري في خضم هذا المبحث توجب الحديث عن الجغرافية الجزائرية وأهمية الموقع، فالجغرافيا كانت عند الكثير من المنظرين عنصرا وشرطا أساسيا لقيام مفهوم الدولة أو الأمة بشكل سوي، ثم أن الجغرافيا لدولة ما طالما كانت السبب الرئيس في اندلاع ونشوب الحروب الدولية.

كما تعد الجغرافيا أحد أهم عناصر تكوين المفاهيم للدراسات السياسية فيما يخص بؤر التوتر ومناطق النزاعات.

المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي

تقع دولة الجزائر في وسط شمال غرب قارة أفريقيا بين خطي طول 9 درجات غرب خط جرينتش و12 درجة شرقه، وبين دائرتي عرض 19 درجة و37 درجة شمال خط غرينتش، وتحدها دول عديدة بسبب اتساع مساحتها، حيث تحدها تونس من الشرق على طول 1,034 كم، كما تحدها ليبيا على طول 989 كم، أما من الغرب والشمال الغربي فتحدها الصحراء الغربية ومملكة المغرب بطول حدود 1,900 كم، وتحدها من الغرب أيضاً موريتانيا على طول 460 كم، وتحدها من الجنوب الغربي مالي 1,359 كم، ومن الاتجاه الجنوبي الشرقي تحدها النيجر على طول 951 كم، وتطل على البحر الأبيض المتوسط من الشمال.¹

(1)- محمد الهادي لعروق، اطلس الجزائر والعالم، (الجزائر: دار الهدى، ط، 2002)، ص12.

الشكل رقم 01: يمثل الموقع الجغرافي للدولة الجزائرية



– المصدر: موسوعة الجزيرة، [تاريخ دخول الموقع: 2019/05/31] :

http://katehon.com/sites/default/files/201511143535229734_19.jpg

ويمتاز الموقع الذي تحتله الجزائر بأهمية استراتيجية كبيرة لما له من خصائص حيوية ومميزات نادرة، ومن أهمية موقع الجزائر كآلاتي¹: هو جسر اتصال ومحور التقاء بين اوروبا وافريقيا وبين المغرب العربي والشرق الاوسط، وممر حيوي للعديد من طرق اتصال العالمية برا وبحرا وجوا. فمن الناحية الجغرافية والاقليمية يتميز موقعها بأبعاده الفعالة والمؤثرة على الصعيد العالمي فالبعد الأول: هو بعد الهوية والانتماء بمحوريه المغاربي حيث تمثل الجزائر قلب المغرب العربي الكبير ومركزه الاقتصادي والبشري، والمحور العربي الاسلامي وهو محور انتماء الحضارة العربية الاسلامية التي صاغت شخصية الجزائر التاريخية والحضارية جعلت

(1)- ميلاد مفتاح الحراشي، تحديات الامن القومي في الغرب المتوسطي: دراسة نقدية للأمن وتحديات البيئة الامنية وديناميكياتها في اقليم غرب المتوسط، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، سنة 2013)، ص 33.

منها رافدا للتواصل والاثراء مع العالم العربي الاسلامي. والبعد الثاني: هو التفاعلات الاقتصادية والعلاقات الحضارية والبشرية¹. ويتميز بمحورين:

- **الأول متوسطي:** حيث كانت الجزائر على مر التاريخ جزء من الحضارات العالمية الفاعلة في المنطقة، ولازالت حاليا تستفيد من وفرة المزايا الاقتصادية والاستراتيجية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط، واحد اهم المحاور الرئيسية للتبادل الدولي للمناطق الحساسة في السياسة العالمية، وقد دعم هذا البعد حديثا بفضل ربط مناطق الاستهلاك الرئيسية في أوروبا بحقول الغاز الطبيعي الجزائري.

- **الثاني الافريقي:** حيث يعمل بتوغل الجزائر داخل عمق افريقيا على ربط شمالها بمنطقة الساحل الافريقي، وعلى دعم وسائل الاتصال والربط مع دول الجوار الافريقي، وازدادت فعالية هذا المحور بعد انجاز طريق الوحدة الافريقية الذي نشط العلاقات التجارية والبشرية، وتشكل هذه المحصلة الدور الريادي للجزائر على مستوى العالم النامي في الميدان السياسي والاقتصادي، واهم المعالم في تكوين الشخصية الجغرافية للجزائر ومن ثم تحديد وزنها الاقليمي ودولي².

المطلب الثاني: أهمية الحدود الدولية.

قبل أن نتطرق الى أهمية الحدود الدولية يجدر بنا اولا التطرق لمفهوم الحدود الدولية.

(1)- ميلاد مفتاح الحراشي، مرجع سابق، ص 33.

(2) - الهادي قطس، اطلس الجزائر والعالم، (دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، سنة 2009)، ص 24.

- **مفهوم الحدود:** الحد لغة هو: الحاجز بين الشيئين، ومن كل شيء طرفه ومنتهاه. والحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر، والحد هو الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه¹.

- **وجمع الحد:** حدود وقد فرق علماء اللغة العربية بين الحد بمفهومه سالف الذكر، وبين كلمة "تخم" وجمعها "تخوم"، حيث ورد أن كلمة تخم في اللغة تعني: الفصل بين الأرضية من الحدود والمعالم، والتخوم هي الحدود، وهي منتهى أرض كذا وكذا أي تحدها، ولذلك فإن الخلط في اللغة بين تعريف الحدود والتخوم أمر طبيعي².

- **وتعريف الحد:** هو ذلك الخط الذي يفصل إقليم الدولة عن أقاليم الدول الأخرى والذي تمارس الدولة سيادتها ضمن نطاقه بما يتضمنه من أرض وسكان وموارد، ويمثل تأمينه حماية لتلك المقدرات وعادة ما تتعامل الدول مع مسألة أمن الحدود على أنها قضية أمن قومي، فالحدود هي خط الدفاع الأول عن الدولة³.

ففي فهم مسألة الحدود بالنسبة لأي دولة تتطلب توضيح أن الحدود هي نقاط اتصال وتفاعل بين الدولة والعالم الخارجي. وهنا توجد قضيتان وهما:

1- **التنظيم:** إذ تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص والبضائع بطريقة تهدف إلى تسهيل الحركة وليس عرقلتها.

2- **التأمين:** وهي مهمة طبيعية موازية للحدود حيث يجب أن تؤمن بصرف النظر على نمط العلاقة مع أطراف الجوار، فمن الطبيعي أن تكون هناك أعمال مراقبة وتأمين

(1)- إبراهيم أحمد سعيد، <<الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي تاريخياً وحضارياً>>، مجلة جامعة دمشق، المجلد 3، العدد 1+2، سنة 2014، ص 5 .

(2)- عبد القادر رزيق المخامدي، نزاعات الحدود العربية، (مصر: دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص 20.

(3) - وضاح الحمود، استخدام التقنيات الحديثة في مجال أمن الحدود، ندوة علمية تأمين المنافذ البرية والبحرية والجوية، ابوظبي: الامارات العربية المتحدة، 2009، ص 2 .

وحراسة دائمة للحدود، إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية¹. وتتلخص

أهمية الحدود الدولية فيما يلي:

- 1- الحدود الدولية هي التي تحدد سيادة كل دولة على أراضيها.
 - 2- تمارس كل دولة كافة اختصاصاتها التشريعية والقضائية والتنفيذية فوق أراضيها التي تبدأ من الحافات الخارجية للحدود الدولية من الجهات الجغرافية الأربعة الأصلية شرقا وغربا، شمالا وجنوبا.
 - 3- تعلق مشكلات تتعلق بالسكان، والأمن والإدارة، وحق الملاحقة القضائية للدول المتجاورة بمسألة ترسيم الحدود الدولية وتحديدتها بدقة بشكل يدل نهائيا على ثبات واستقرار هذه الحدود للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، والعلاقات الودية بين الدول والشعوب.
- وفي الأخير فقد اتفق الفقهاء والقضاء الدوليين على أن الحدود الدولية هي عبارة عن تعيين حد الإقليم الذي تشغله الدولة، وبسط عليه الدولة سيادتها وسلطتها المختلفة².

المبحث الثاني:

الدراسة التاريخية للحدود الجزائرية.

تكتسي دراسة الحدود السياسية أهمية كبيرة، وذلك لما وراءها من تداعيات ومخلفات، بداية من حركة تنقل الأفراد والبضائع إلى غاية إنشاء مراكز تنموية بينية ونقاط نزاع دولية إقليمية وبؤر توتر وعدم استقرار.

بدأ تاريخ الجزائر الموثق بالدلالات العلمية سواء الجيولوجية أو الأنثروبولوجيا قبل خمسة آلاف سنة خاصة بعد اكتشاف الآثار القديمة في كل من ولاية تبسة ومستغانم.

(1) - محمد عز العرب، امن الحدود في المنطقة العربية، ندوة علمية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص2

(2) - موسى براهيم، منازعات الحدود في دول المغرب العربي، (مذكرة لنيل شهادة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص قانون دولي لحقوق الانسان - جامعة محمد خيضر بسكرة- 2017/2018، ص10.

وبعد الألفية الأولى قبل الميلاد بدأت المنطقة تآهل بالسكان، وصاروا ينتظمون في تجمعات ويستغلون بقاءهم في ممارسة الزراعة.

المطلب الأول: تاريخ الحدود الجزائرية.

يقول الشيخ العلامة "مبارك بن محمد الميلي" في كتابه تاريخ الجزائر في القديم والحديث¹:

إن الجزائر حدوديا كانت ضمن المغرب الكبير، وسميت بالمغرب الأوسط. أما فيما يخص حدودها فكانت الجزائر عبارة موريتانيا الشرقية ونوميديا وجيتولية، فيحدها في الشمال البحر وهو الحد الطبيعي للمغرب العربي كله. ويحدها جنوبا سلسلة جبال رملية بداية من المحيط الأطلسي غربا وتنتهي شرقا. وتقررت هذه الحدود منذ العصر القرطاجي، واستمرت إلى غاية الحكم العثماني (الدولة العثمانية) في الجزائر أين قلصوا هذه الحدود بالنسبة للجزائر فصارت على النحو التالي:

- **الحد الشرقي:** ويمر شرق تبسة وسوق اهراس ومرسى القالة.

- **الحد الغربي:** يمر غرب مغنية وجبال ندرومة، ومنه صارت الجزائر تشتمل على 700.000 ميل مربع².

إن مرور الرومان والوندال والنوميديين والرسطميين وكل الدول التي أقيمت على المغرب الأوسط والمغرب العربي ككل، تركت أثرها في رسم الحدود، حيث اعتمدوا على مدى قدرة قواتهم لسيطرتها على الحمى التي يرونها مهمة لهم. ومنه يكرسون تلك الحدود لصالحهم بالحروب أو بالمفاوضات، وكان الحال كذلك مستمرا بسقوط دول وقيام دول إلى غاية قيام الدولة العثمانية في الجزائر، حيث تغير مفهوم الحدود من الجانب العسكري والقوة إلى الجانب المصلحي لليد العاملة ومدى استغلال هذه الأراضي.

¹ - مبارك بن محمد الميلي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، (المؤسسة الوطنية للكتاب، ج1، سنة 1986م)، ص 45-46.

2 - مرجع نفسه، ص 50.

ومع دخول الاحتلال الفرنسي سنة 1830 وظهر أسبابه الحقيقية التي ظل لزمان طويل يخفيها والتمثلة في اقتطاع الجزائر كإقليم فرنسي مهما كانت الطريقة الميكيفيلية*. فتكونت لدى الفرنسيين نظرة لاحقة معقدة تخص بالأساس تقييم الأقاليم الموجودة في الجزائر أو المتاخمة لحدودها، وبحكم القوة التي كانت لديها حيث استطاعت أن تفرض واقعا مختلفا تماما عن ذلك الذي ساد مدة من الزمن ودون أن تراجعها أي قوة في ذلك الوقت لما حازت عليه من تطور في التسليح والنضج السياسي.

نتج عن خروج فرنسا من الجزائر سنة 1962 ترسيم حدود موثقة دوليا مع سبعة دول لكل حدود. وقد بلغت الحدود الجزائرية المشتركة مع الدول المجاورة مجتمعة 6511 كلم¹.

الشكل رقم 02: يمثل جدول توضيح للحدود الجزائرية مع دول الجوار

الحدود	الطول (كم)
الحدود بين الجزائر وليبيا	982
الحدود بين الجزائر ومالي	1329
الحدود بين الجزائر وموريتانيا	461
الحدود بين الجزائر و المغرب	1739
الحدود بين الجزائر والنيجر	951
الحدود بين الجزائر وتونس	1010
الحدود بين الجزائر والصحراء الغربية	39
مجموع	6511

المصدر: موسوعة ويكيبيديا، [تاريخ دخول الموقع: 2019/05/31]:

https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

المطلب الثاني:

تأثير الاستعمار الفرنسي في رسم الحدود الجزائرية

شهدت الجزائر تطور تاريخي عبر حدودها لاسيما مع الحدود الشرقية والحدود الغربية للبلاد، وباعتبار الجزائر الدولة الأولى من حيث سنة الاستعمار 1830 في دول المغرب

* -ميكيفيلي عالم اجتماع صاحب نظرية الغاية تبرر الوسيلة .

¹ - مبارك بن محمد المليي، مرجع سابق، ص 51.

العربي وأطولها من حيث البقاء فكانت آخر دولة نالت استقلالها، فهذا إشارة الى أهمية موقع الجزائر ومكانته في الاجندة الاستعمارية الفرنسية عن باقي دول المنطقة، حيث سعت فرنسا جاهدة في إبقاء الجزائر محتلة بشتى الوسائل الاغرائية منها والقوة والجريمة الدولية من جهة أخرى وحتى دوليا، فكان للاستعمار الفرنسي التأثير الكبير في أثناء الاستعمار وبعده خاصة في مجال الحدود:

- **الحدود الجزائرية أثناء الاستعمار الفرنسي:** توسطت الجزائر المنطقة المغاربية، فكانت همزة وصل بين مشرق المنطقة ومغربها، وكان موقعها متميزا جدا بالإضافة الى ما تزخر به من خيارات جعلت فرنسا تتنازل على العديد من المستعمرات على حساب البقاء في الجزائر.
- **محاولة الاستعمار في رسم الحدود الجزائرية بعد الاستقلال:** حاول الاستعمار الفرنسي التأثير على الوفد الجزائري اثناء اتفاقيات (ايفيان)، من خلال محاولات سلخ الصحراء الجزائرية وغيرها، لكن قوة الثورة المسلحة وخسائر فرنسا جعلت من حكومة (ديغول) الهروب من الجزائر من جهة، ومن جهة أخرى استطاعت جبهة التحرير التحكم في كل مناطق التراب الجزائري والتواجد فيه عسكريا ومدنيا من الشرق الى الغرب ومن الشمال الى الجنوب، حسب الخارطة التاريخية للجزائر دون السماح بضياع شبر واحد، رغم محاولات الاستعمار خلق النعرات الحدودية مع دول الجوار،¹ الا أن الدولة الجزائرية المستقلة استطاعت حماية الخارطة الجغرافية الجزائرية خاصة مباشرة بعد الاستقلال رغم ضعف الإمكانيات.
- **دول الجوار والحدود الجزائرية:** مباشرة بعد الاستقلال عرفت بعض الحدود الجزائرية محاولات الخرق، ورغم ان الجزائر كانت في طور البناء باقتصاد مشلول وخزينة مسروقة وإدارة هربت مع المستعمر، إلا أن رجال الثورة استطاعوا حماية الحدود الجزائرية في السنوات الأولى للاستقلال، ومثال ذلك ما حدث في الحدود الغربية للجزائر سنة 1963.²

(1) - حسام الدين بو عيسى، مقابلة، أستاذ العلوم السياسية جامعة المسيلة. 16-04-2019. الساعة: 14.00.

(2) - نفس المرجع.

المبحث الثالث: العقيدة العسكرية الجزائرية.

لا يمكن تصور دولة عربية تخلو من دور سيادي للجيش في رسم الخطط السياسية وممارسات الدولة، والجزائر لا تخرج من هذا الإطار.

فالجيش الشعبي الوطني الجزائري يلعب دورا فاعلا ومؤثرا في الحياة السياسية بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وذلك متباين ومختلف من الظروف الداخلية والخارجية.

كما انه من المهم دراسة وفهم أهم المصادر التي تحدد طبيعة الجيش وسياسته واستراتيجيته العسكرية، والمتعلقة بفكره العسكري عامة ويعقيدته العسكرية بوجه التحديد. وسيما أن الدراسات والابحاث التي تتناول العقيدة العسكرية الجزائرية شبه منعدمة، وذلك لعدة أسباب منها شح المعلومات على مستوى المؤسسة العسكرية، وتعقيد الموضوع نفسه، ومنها ما هو راجع لطبيعة النظام الجزائري منذ نشأته.

المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية

اشتق لفظ العقيدة لغويا من كلمة "عقد" اي "ربط"، اما اصطلاحا فتدل على مجموعة من الآراء والقضايا البديهية المسلمة بالعقل والسمع والفطرة، يعقد الانسان عليها صدره جزما بصحتها قاطعا بوجودها وثبوتها.

- أما العقيدة العسكرية: هي مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية، التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب، لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية¹.

هناك نوعين للعقيدة العسكرية:

- العقيدة الأساسية: وهي تلك المبادئ التي تساعد على تحديد الإطار العام للعقيدة العسكرية على المستوى الاستراتيجي وتقوم بتوجيهها أيضا، ونطاقها واسع جدا وشامل، ما يميز في هذا

(1)- اسماعيل لاطرش، الاستراتيجية الدفاعية في الدساتير المغربية، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني، 2017، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، ص 3 .

النوع من العقيدة هو الثبات وعدم تأثره بالمتغيرات الاستراتيجية والسياسة والتقنية مقارنة بالمستوى العملياتي والتعبوي من العقيدة العسكرية.

- **العقيدة التنظيمية:** وهي المبادئ الأساسية التي تتبعها التشكيلات المختلفة في أي قوة عسكرية، لغرض القيام بواجباتها وإنجاز المهام المنوطة بها كجزء من القوات المسلحة، وتعد العقيدة التنظيمية على المستوى التعبوي أكثر أنواع العقائد العسكرية تفصيلا، فهي توضح المهام والأدوار ومبادئ الاستخدام لأي نشاط عسكري، وتدرج تفاصيلها في الأساليب والإجراءات الخاصة باستخدام أي تشكيل معين، ويتميز هذا المستوى من العقيدة العسكرية بأنه أكثر تغييرا وتأثرا بالتطورات التقنية والتجارب والخبرات الفعلية العسكرية والتدبيرية المستمرة¹.
أما العقيدة العسكرية الجزائرية: هي في عمومها نتاج للعمق الفكري والثقافي والحضاري، متوارثة الاجيال جيلا بعد جيل، تستمد مبادئها من الارث التاريخي والنضالي للامة وكفاحها المستميت ضد الاستعمار ومن قيمتها الدينية والمعنوية ومن المثل العليا للدولة وتشريعاتها كلما تطلب الامر ذلك لتتكيف مع متغيرات المعطيات الجيوسياسية، وهي بذلك تمثل اسس الدفاع الوطني ومرتكزا رئيسيا لصياغة الاستراتيجية العسكرية².

المطلب الثاني:

مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية.

أولا/ - التعريف بالمؤسسة العسكرية:

تعرف المؤسسة العسكرية على انها واحدة ضمن مؤسسات الدولة الغير السياسية، نظرا لكونها تقوم بوظيفة غير سياسية قوامها الدفاع عن ارض الوطن ضد أي خطر قد يهدد امنه واستقراره، فهي مؤسسة ادارية بحتة ينحصر دورها في ادارة الحرب دون اتخاذ قرار الحرب

(1)- زهرة شيخ الشيوخ، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)، (مذكرة الماجستير)،

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية-جامعة الجزائر دالي ابراهيم- 2012، ص13.

(2)- كلمة الفريق نائب وزير الدفاع، <<العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر 1954>>، مجلة الجيش الوطني، عدد657، أبريل

، 2018، ص8.

ذاته، ذلك ان قرار الحرب يعد عمل سياسي من اختصاص المؤسسات السياسية بينما تقع مهمة اختيار الطرق الفنية المناسبة لتنفيذ هذا القرار على عاتق العسكريين.

لذلك يمكن القول ان المؤسسة العسكرية هي مؤسسة ادارية يتولاها فنيون مهمتهم تنفيذ قرار الحرب وليس اتخاذه¹.

كما تعرف ايضا بأنها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست جهازا أو أداة بإمرة السلطة، فهي مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة، مثل باقي مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء والرئاسة في النظام الجمهوري الديمقراطي أو الملكي الدستوري، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحايدي في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع².

أما المؤسسة العسكرية الجزائرية: فيطلق عليه بالجيش الوطني الشعبي لان الجيش هو الاطار المهيكل والمنظم الذي تمارس من خلاله الوظيفة العسكرية، وتقوم بواسطته المؤسسة العسكرية بممارسة وظائفها والقيام بمهامه. فالجيش بالنسبة للمؤسسة العسكرية، هو كالبرلمان بالنسبة للسلطة التشريعية، والحكومة التنفيذية، والعدالة للقضاء³.

وتعود أصول تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى الحرب التحريرية، فرغم أن هذه المؤسسة العسكرية والتي أصطلح على تسميتها بالجيش الوطني الشعبي هي وليدة الاستقلال، إلا أنها لا تمثل إلا امتدادا لجيش التحرير الوطني الذي تم تكوينه في الثورة التحريرية المسلحة

(1)- صبيحة بوقفي، أثر المؤسسة العسكرية على الانظمة السياسية العربية نموذج مصر (1981-2013)، (مذكرة الماستر)،

كلية العلوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية -جامعة 8 ماي 1945 قالمة- 2016/2017، ص31.

(2)- عبد الله بلقزيز، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002)،

ص16 .

(3)- منصور الخضاري، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية و

العلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي و الإداري -جامعة ورقلة- 2005، ص20.

ضد المستعمر الفرنسي، وأعلن عن تأسيسه في يوم 1 نوفمبر 1954، فورث الجيش الوطني الشعبي معظم خصائص و مميزات جيش التحرير بعد الاستقلال¹.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك علاقة عقائدية وسياسية إيديولوجية وتاريخية وثورية بين الجيش الوطني الشعبي وجيش التحرير الوطني، كما أن هناك علاقة عضوية أيضا، فمن الناحية العقائدية ظل توجه المؤسسة العسكرية مرتبط أساسا بالتاريخ الثوري للبلاد، وكل مواقفه تملئها عليه التوجهات المستمدة من المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية التي يعود جزء منها إلى ثورة التحرير، وأما من الناحية العضوية فلا يزال الجيش الوطني الشعبي يضم إلى غاية الساعة قيادات عليا هي في الأصل مجاهدين شاركوا إبان الثورة في صفوف جيش التحرير الوطني².

ثانيا/ - مكانة المؤسسة العسكرية في الدستور:

بعد نيل الجزائر استقلالها انتهجت نظام الحزب الواحد، فتم إعداد أول دستور جزائري صادق عليه الشعب في 1963، تضمن هذا الدستور قرارات واضحة بممارسة المؤسسة العسكرية للعمل السياسي بنص المادة الثامنة التي نصت على: " إن الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب، وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن إقليم الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلاد، في نطاق الحزب"³.

كما أنه قد أتاح ممارسة أفراد المؤسسة العسكرية للعمل السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني، بعد تحولها من جبهة إلى حزب جماهيري طلائعي في مؤتمر الجزائر بعد التوصية بذلك في مؤتمر طرابلس، دون إغفال المهمة الدائمة للجيش في مجال الدفاع الوطني المتضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بالحدود.

(1)- مراد لعبيدي، المؤسسة العسكرية الجزائرية (1990/2017)، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص انظمة سياسية مقارنة وحوكمة - جامعة محمد خيضر بسكرة - 2016/2017، ص61.

(2)- نفس المرجع، ص74.

(3)- نفس المرجع، ص 74.

ويبدو أن ظروف نشأة الدولة الجزائرية الذي حسم فيها الجيش مقاليد السلطة عند الاستقلال، وباعتبار أن الجيش الوطني الشعبي ما هو إلا امتداد طبيعي لجيش التحرير الوطني عبر تغيير اسمه فقط غداة الاستقلال، فإن المكانة المرموقة التي احتلها الجيش في الدستور الأول للدولة، ما هي إلا نتيجة لهذه الاعتبارات، لأن تكون المؤسسة العسكرية الجزائرية سابق على ميلاد الدولة وهكذا يتضح أن المؤسسة العسكرية كان لها تأثير كبير في وضع الدستور وكانت تحدها رغبة كبيرة في المشاركة في تسيير شؤون الحكم، ترجمت هذه الإرادة مرة أخرى في الميثاق الوطني سنة 1964 حيث نص على: " إن الجيش الوطني الشعبي هو أداة خدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة، وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل، ويجب على الجيش الوطني الشعبي أن يساهم في الإنتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديد"¹.

تكرست أدوار الجيش التنموية عبر تدعيم قدرات الجيش البشرية بسن قانون الخدمة الوطنية في 1968/4/16 وهو ما انعكس في تجسيد عدة مشاريع تنموية قام بها شباب الخدمة الوطنية .

وتم تكريس هذه الأدوار الدفاعية والسياسية والتنموية للجيش في ميثاق 1976م الذي جاء فيه: " بأن الجيش وضع الكثير من إطاراته تحت تصرف مصالح الحزب والدولة، لسد الفراغ الاقتصادي والإداري السائد في تلك الفترة، وجسد التزام الجيش الوطني الشعبي بجانب الفلاحين الفقراء، وعمال الأرض في جميع الميادين، وهكذا ساهم مساهمة فعالة في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية، وقام بأعمال كبرى في نطاق الثورة الصناعية، وشارك في التدابير الخاصة باسترجاع الثروات الوطنية، أما في نطاق الثورة الثقافية فإن كثيرا من المنجزات الهامة

(1)- مراد لعبيدي، المرجع السابق، ص 75.

في مجال بناء المجموعات المدرسية والجامعية قد ارتبطت باسمه، كما ساهم من جهة أخرى في حملات التعريب ومحو الأمية وتكوين التقنيين والاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني¹.

وأضاف دستور 1976 بالقول: "يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية اضافة الى مهامه الاصلية والتمثلة في الدفاع عن الوطن"².

بعد أحداث أكتوبر 1988 تخلت عن الخيار الاشتراكي، واتبعت نهجا ليبرالي، وانعكست هذه التحولات في دستور فبراير 1989 الذي اتم بتكريس الانفتاح السياسي، فسمح بحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي وغيرها وحرية الإعلام والصحافة، وفصل المؤسسة العسكرية عن أداء أي دور سياسي وألزمها فقط بدور الدفاع عن الأمة، حيث نصت المادة 24 منه على ما يلي: "تتنظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية"³.

أكد دستور 1989 على أن يقتصر دور المؤسسة العسكرية في مجال الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه، وألغى بذلك أي دور اقتصادي تنموي أو إجماعي أو سياسي للمؤسسة العسكرية، وتكرس هذا المنحى خاصة فيما يتعلق بإلغاء الدور السياسي للجيش في تعليمة أصدرها رئيس أركان الجيش تحت رقم: 189/51/ق/إ/ج و ش بتاريخ 4/4/1989 تضمنت منعا تاما لأي نشاط سياسي للأفراد العسكريين حيث ورد فيها: " لا لأي عسكري مع كونه

(1)- أحمد سويقات، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى سياسات

الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 31-30 جانفي 2017، ص 421

(2)- مراد لعبيدي، مرجع سابق، ص 76.

(3)- نفس المرجع، ص 77.

مواطننا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها¹.

وجاءت كل الدساتير التي أعقبت دستور 1989 فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية مطابقة إلى حد ما مع ما حدده دستور 1989 وهو المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والبحري والجوي.

(1)- أحمد سويقات ، مرجع سابق، ص 423.

ملخص الفصل الأول:

تقع الجزائر في وسط شمال غرب قارة افريقيا، تحيط بها سبع دول، من الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب المغرب والصحراء الغربية وموريتانيا، ومن الجنوب النيجر ومالي، كما تطل من جهة الشمال على البحر الابيض المتوسط. ويمتاز موقعها بأهمية استراتيجية كبيرة لما له من ابعاد على المستوى الاقليمي والعالمي.

للحدود الدولية اهمية فهي تحد سيادة كل دولة لبسط سلطتها وسيادتها المختلفة داخل هذه الحدود، لذا فقد مرت الجزائر في ترسيم حدودها عبر تطورات تاريخية، وبعد الاستعمار اصبح طول الحدود الجزائرية هو 6511 كلم.

ويعد مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية بتلك المبادئ المترسخة في الجيش الشعبي الوطني والمستمدة من جيش التحرير الوطني.

كما تعتبر ايضا المؤسسة العسكرية الجزائرية واحدة من مؤسسات الدولة التي تمارس من خلالها الوظيفة العسكرية، والتي شهدت اختلافا جذريا لموقعها ودورها الدستوري بعد دستور 1989، فبعد أن كان تدخل العسكريين بعد الاستقلال في العمل السياسي أمرا دستوريا ومقننا، بل امتد هذا التدخل إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا الوضع شهد تغيرا جذريا بعد دستور 1989، وتكرس ذلك في الدساتير التي تلتها بالزام الجيش بالمهام التقليدية الأصلية الممارسة من طرف جيوش العالم، وهذا بغض النظر عن واقع السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

مشكلة الحدود في ظل تنامي الأخطار الخارجية

المبحث الأول:

التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية

- المطلب الأول: التحولات السياسية لدول الجوار
- المطلب الثاني: تأثير أزمات دول الجوار على أمن الجزائر

المبحث الثاني:

أهم الأخطار الأمنية عن التحولات السياسية في دول الجوار

- المطلب الأول: الأخطار الأمنية على الحدود
- المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار

المبحث الثالث:

نظرة على الحدود الجزائرية

"الساحل الافريقي والحدود المغربية نموذجا"

- المطلب الأول: الساحل الافريقي
- المطلب الثاني: الحدود المغربية

المبحث الأول: التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية

تتقاسم الجزائر حدودها البرية مع مجموعة من الدول، هذا الامر الذي جعلها فريسة من مسرح الاحداث السياسية والامنية بالمنطقة مما يجعلها في مواجهة تحديات متعددة ومتنوعة من مختلف الجهات.

لذا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث إلى أهم التحولات في دول الجوار وتأثيرها على الأمن الوطني.

المطلب الأول: أهم التحولات السياسية لدول الجوار

- أولا - دولة مالي:

تعتبر مالي الحلقة الأضعف في منطقة الساحل الافريقي والأكثر عرضة لعدم الاستقرار، بحيث تعاني من خلل وظيفي شديد في مؤسسات الدولة الحيوية، وهشاشة أمنية وعسكرية بشكل كبير جدا، ويمكن اعتبار الأسباب والعوامل الرئيسية في اندلاع الأزمة في شمال مالي وتفاقم الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية إلى حد يمثل خطورة وتهديد للدولة وكل الاقليم، ولعل من أبرز وأهم هذه الأسباب والعوامل ما يلي:¹

¹ بدر حسن الشافعي، << التدخل المؤجل: الأبعاد الداخلية والإقليمية لأزمة شمال مالي >>، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 191، جانفي 2013، ص121.

- هشاشة الدولة والتركيبية السياسية والفراغ السياسي وضعف الحوكمة في الدولة المالية.

- إهمال المناطق النائية خاصة اقليم أزواد في شمال مالي، بحيث يتهم الطوارق الحكومة المالية بالإهمال والتهميش الاقتصادي المتعمد للشمال الطوارقي¹، كما يتهمون المسؤولين باختلاس أموال المساعدات الدولية لأغراضهم الخاصة.

- سعي الطوارق للانفصال حيث أن الاستعمار الفرنسي عمل على رسم خريطة سياسية للمنطقة وفقا لمصالحه الاستراتيجية في المنطقة، ولم يراع في ذلك الحدود الاجتماعية والاثنية والعرقية، وهو ما عمل على تلغيم المنطقة وإبقاءها على فوهة بركان قابلة للاشتعال في أي لحظة، وهو ما كان مع الطوارق الذين عملوا منذ استقلال مالي عن فرنسا للحصول على استقلال أو حكم ذاتي لهم، وقاموا بعدة حركات تمرد وعمل مسلح ضد الحكومة المركزية².

- الأزمة الليبية بحيث كانت الأزمة الأمنية والسياسية في ليبيا بعد الاطاحة بنظام العقيد معمر القذافي في سنة 2011 م، الحافز الذي عجل بقيام التمرد في شمال مالي، فقد عاد مئات الطوارق الذين قاتلوا إلى جانب القذافي ضد "الثوار"، وقد أشعلوا فتيل التمرد بعد عودتهم إلى ديارهم في شمال مالي، بحيث بدأ التمرد المسلح ضد قوات الجيش المالي في جانفي 2012 أي بعد عودة هؤلاء المقاتلين مباشرة³.

- ثانيا/ - دولة ليبيا:

بدأت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا بداية من 17 فيفري 2011، والتي انطلقت باحتجاجات سلمية من أجل مطالب اقتصادية واجتماعية، ثم تصاعدت الاحداث

(1)- بدر حسن الشافعي، نفس المرجع.

(2)- مركز الجزيرة للدراسات، أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال، 2012/4/8.

تاريخ دخول الموقع: [2019/04/14] <http://studies.eljazeera.net>

(3) - نفس المرجع.

بشكل متسارع، لتأخذ طابعا مسلحا بعد الرد العنيف الذي قوبلت به من نظام القذافي، مما أدى إلى رد فعل مماثل في العنف و سرع بتحول الاحتجاجات إلى مواجهة مسلحة بين القوات الموالية لنظام القذافي والمتظاهرين الذين رفعوا سقف المطالب إلى إسقاط النظام وانشاء دولة القانون والدستور .

ومن أهم الاسباب التي كانت وراء هذا النزاع هي:

1/- بالنسبة للأسباب الداخلية: فهي متعلقة أساسا بطبيعة النظام السياسي منذ انقلاب 1969، وما ترتب عن ذلك من قمع للمعارضة والتحكم بالحياة السياسية والاقتصادية، إضافة إلى غياب البنية المؤسساتية للنظام، حيث اعتمد القذافي على الحكم الشخصي عبر دائرة ضيقة من المقربين والأتباع، وشراء الولاءات القبلية، واستبدال المؤسسة العسكرية بالميليشيات العائلية الحامية للنظام.

2/- الأسباب الخارجية: فيمكن إدراجها ضمن النقاط الآتية:

- موجة الاحتجاجات الاقليمية والحراك التي شهدتها المنطقة العربية في كل من تونس ومصر، مما أعطى دفعا قويا لمسار الأحداث في ليبيا وتشجيع الليبيين على الاحتجاج للإطاحة بنظام القذافي بعدما تم الاطاحة بأنظمة عربية كانت تبدا قوية وعصية على التغيير.¹

¹ سهام مقراني، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص دراسات امنية في المتوسط - جامعة العربي بن المهدي ام البواقي - 2016/2015، ص ص 57-

- دور الأطراف الخارجية التي تسعى إلى إعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها الاستراتيجية، في إطار السعي للمحافظة على مناطق نفوذها التاريخية.

ثالثاً - الأزمة التونسية

بدأ الحراك التونسي في 17 ديسمبر عام 2010 م بمدينة سيدي بوزيد، احتجاجاً على تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة في تونس، وتضامناً مع محمد البوعزيزي الذي أضرم النار في نفسه، مما أخرج الآلاف من المتظاهرين الرافضين لأوضاع البطالة المزرية، وغياب العدالة الاجتماعية، وتفاقم الفساد داخل النظام الحكم، وسرعان ما تحولت هذه المظاهرات إلى حراك شعبي وصل إلى المدن التونسية على غرار تونس العاصمة، سوسة وقصبة وغيرها من المدن التونسية التي رفعت شعارات تطالب الحكومة بتلبية حقوقها لدالتها الاجتماعية وسياسية واقتصادية ونفسية، واستطاع الحراك الإطاحة بالرئيس التونسي زين الدين العابدين الذي حكم البلاد لمدة 23 سنة¹.

المطلب الثاني:

تأثير أزمات دول الجوار على أمن الجزائر

منذ اندلاع الأحداث في دول الجوار مثل تونس وليبيا ومالي، وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات السياسية والأمنية في دول الجوار. وتعمل الجزائر على تكثيف

(1)- كلثوم كرفة، التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري 2015/2011، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص الأنظمة السياسية مقارنة وحوكمة - جامعة محمد خيضر بسكرة- 2015-2016، ص51.

تواجهها العسكري والأمني والاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على حدودها، وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني وأمن المجتمع والأفراد، وبما أن مسألة تأمين الحدود هي معادلة تقتضي وجود طرفين قادرين على ضبط نفس الحدود، فإنه في ظل غياب الطرف الآخر القادر على المشاركة في تأمين الحدود؛ فالجزائر ستجد نفسها مجبرة على بذل جهد مضاعف، للقيام بهذه العملية الصعبة، ومن هنا ندرك كنتيجة أن الجزائر تريد الحفاظ على أمنها واستقرارها ووحدتها، وتدرك ضرورة تحقيق أمن الجار، لذا تعمل على ذلك جاهدة بالرغم انها تتكبد خسائر كبيرة مادية.

يشارك في رسم سياسات الإنفاق على التسليح عدد من الهيئات العليا من الفاعلين الاقتصاديين وخبراء عسكريين، إذ تتطلب هذه السياسة التركيز على ثلاثة نقاط أساسية، هذه العناصر الثلاثة تتمثل في "الخطة، الهدف والإمكانيات" فعملية التسليح أو إعادة التسليح هي عملية بالغة الدقة والتعقيد، تحتاج لاستتفار جميع الإمكانيات المتاحة من مالية وبشرية وتكنولوجية، وحتى عبر الوساطة الدبلوماسية والشخصية في بعض الحالات، اخذين بعين الاعتبار الحاجيات الآنية والمستقبلية للقوات المسلحة، وبين الإمكانيات المتاحة والمتوقعة¹.

ويشير التقرير الصادر عن معهد استكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم انفاقا على التسليح، وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وإنما أيضا على المستوى العالمي، إذ احتلت الجزائر المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري حيث يقدر إجمالي الانفاق ب 10 مليار دولار².

(1)- عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية (د. م: المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ط4، ج1، 1999)، ص728.

(2)- مبروك كاهي، الانفاق على التسليح كالية للدفاع الوطني، ملتقى دولي، 12-13 نوفمبر 2014، ص12.

فبازدياد التهديدات الإرهابية وكذا خطورة انتقال الأسلحة اللبية في أوساط غير مراقبة، إضافة إلى الهجوم على مقر القيادة الجهوية للدرك الوطني جوان 2012 جاءت ضرورة مراجعة تقسيم النواحي العسكرية، من أجل استعداد أكبر واستجابة أسرع للتهديدات الإرهابية، حيث تم إنشاء ناحية عسكرية جديدة ملحقة بالناحية العسكرية الرابعة بورقلة، تتركز أساسا في المنطقة الحدودية بليبيا، وكذا تم إلحاق ناحية عسكرية جديدة بالسادسة في تمارست غداة الهجوم على مقر للدرك الوطني بتمنراست مارس 2012، حيث تأتي مهمتها الرئيسية في مراقبة الحدود بفضل النظام المراقبة الإلكتروني¹.

الشكل رقم 01: يمثل ترسانة الجيش الجزائري من مختلف الأسلحة الحربية



المصدر: سارة بودح، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على السلاح في ظل التهديدات الامنية الجديدة 2010-2014، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة قاصدي مرياح ورقلة- 2015/2014، ص25

وقد احتلت الجزائر المركز الثامن كأكبر مشتري الأسلحة في العالم من (2006-2010) وفق آخر تقدير صدر عن معهد ستوكهولم للسلام نشر في 14 مارس 2011، وخلال تلك الفترة استوردت الجزائر 3% من حجم الأسلحة المباعة

(1)- سارة بودح، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على السلاح في ظل التهديدات الامنية الجديدة 2010-2014، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة قاصدي مرياح ورقلة- 2015/2014، ص33

في العالم وبلغت ميزانية الدفاع لعام 2009 نسبة 15 % من مجموع الميزانية العامة للجزائر¹.

أما بنسبة لمعمل تيقنتورين الذي يمثل حوالي 12% من صادرات الجزائر وحصر 130 أجنبي، وفي الوقت الذي تحركت فيه الحكومات الغربية ووسائل الإعلام نحو سناريو التدخل الخارجي لحل الأزمة، تمكن الجيش باحتراف وامتنياز بقلب الموازين، بالقضاء على 32 إرهابي مقابل وفاة 12 رهينة لقت من خلاله الجزائر اعتراف دولي آخر بحرفتها في مكافحة الإرهاب ومنع دفع الفدية لهم، بالرغم أن العملية كان مدبر لها لضرب الأمن الجزائري نتيجة موقف الجزائر من القضية المالية والحرب فيها، لكن يمكن القول أن هذه الأزمة أعطت مكاسب للجزائر وأهمها ما يلي:

- زيادة الالتفاف حول الجيش.
- التأكيد على موقف الجزائر في محاربة الإرهاب "لا تفاوض مع الإرهاب".
- المؤازرة الدولية والتأكيد على خبرة الجزائر في مكافحة الإرهاب.
- التأكيد على الدور الجزائري الكبير في بعث الأمن في منطقة ساحل الصحراء، من الرغم من تبعات الحرب في مالي على الأمن الجزائري (أزمة تيقنتورين، تهريب الأسلحة، اللاجئين في مدينة تمنراست...)².

(2)- عبد الودود بن دايدة، عبد الرؤوف بلحسن، الجزائر: المنظور الأمني تجاه منطقة دول الساحل الإفريقي، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات أمنية- جامعة 8 ماي 1945 قالة- 2012/2011، ص114

(1)- عادل جارش، تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، ص18.

المبحث الثاني:

أهم الاخطار الأمنية عن التحولات السياسية في دول الجوار

لقد عرفت الحدود الجزائرية مع دول الجوار بعد التحولات السياسية المتتالية انقلابا امنيا خطيرا والذي أصبح يهدد كيان الدولة وذلك نتيجة لموقعها الجغرافي ولانكشاف حدودها على الساحة الاقليمية.¹

المطلب الاول:

الأخطار الامنية على الحدود

أولا/ - الحدود الشرقية:

بسبب ضعف الجهاز الأمني التونسي، باتت تعرف حركة كثيفة جدا للتهريب، وبكل أشكاله خاصة الوقود ومختلف المواد الغذائية، ولعل السبب الأساسي في ذلك يرجع أساسا إلى ضعف التنمية المحلية في المناطق الحدودية سواء بالنسبة للجزائر أو تونس²، أين لا يجد الشباب أي سبيل آخر للشغل، وتحصيل رزقه سوى التورط في التهريب عبر الحدود، فمثلا مدينة تبسة الجزائرية، المتاخمة للحدود التونسية، تعرف نسب بطالة عالية في أوساط الشباب، ما يدفعهم للتفكير في الريح السريع من خلال التهريب عبر الحدود الجزائرية-التونسية، فهذه الظاهرة من أكبر التحديات التي تواجه مصالح الأمن الجزائرية، خاصة مع ارتباطها بشبكات الجريمة المنظمة والجماعات الإرهابية أحيانا، ولما لهذه الظاهرة من أضرار مدمرة للاقتصاد الوطني، حيث يلجأ المهربين لتهريب الوقود بشكل خاص إلى تونس، رغم ما لهذه المادة من أهمية حيوية لبلادنا، والسبب في ذلك بسيط؛ وهو كون الوقود في الجزائر

1 - المرجع السابق، ص 19.

(1)- عبد الرؤوف بن دايدة، مرجع سابق، ص 115.

مدعم بشكل كبير، فيشترونه بأثمان بسيطة وبييعونه في تونس بأسعار مضاعفة، ورغم اتخاذ السلطات الجزائرية لتدابير مهمة قصد الحد من هذه الظاهرة، إلا أنها لم تتناقص بشكل نوعي، حيث قامت السلطات الأمنية بمحاصرة مهربي الوقود، عبر تحديد كميات التموين التي تحصل عليها محطات توزيع الوقود العامة والخاصة، واقرار عقوبات رادعة للمحطات التي يشتبه في تورطها مع مافيا تهريب الوقود¹. كما انه يلاحظ ايضا ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الارهابية، فمن بين منفي الاعتداء الارهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أنه من الجماعات المسيطرة على شمال مالي ايضا نجد فيهم التونسيين².

كذلك تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب نهب مخازن السلاح الليبي من طرف "الثوار"، وهو ما أدى إلى إنتشار السلاح بشكل خطير حيث أصبحت المنطقة مهددة وعلى راسها الجزائر، كما أن حالة "اللاامن" في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية، وفتح المجال أمام المنظمات الإرهابية كالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وداعش وغيرها، وأكبر تهديد شهدته الجزائر والذي أتى من ليبيا هو الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر³.

(1)- سمير قط، البعد الإفريقي في سياسة الامن والدفاع الوطني الجزائري، (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية - جامعة محمد خيضر بسكرة- 2016-2017، ص68-69 .
(2)- صابر رمضان، <<أبعد من مالي: أزمة الشمال الإفريقي>>، جريدة القدس، العدد7354، 30جانفي 2013، ص 18 .

(3)- عبرو ميمون، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغاربية 2011-2015، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية -جامعة الطاهر مولاي- 2015/2016، ص89 .

وتشير التقارير بان تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الارهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة، جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حاليا¹.

ثانيا/- الحدود الغربية:

إن الاختلاف في طبيعة الأنظمة بين دولتين أو أكثر يعبر أساسا عن التباين الإيديولوجي، وطبيعة فلسفة الحكم التي تمثل الإطار الذي يحدد إطارهما واتجاهاتهما، مما قد يؤدي إلى زيادة احتمالات التضارب وامكانيات التهديد الذي قد يمثله نظام بالنسبة للآخر يختلف عنه كما في حالة العلاقة النزاعية بين النظام الجزائري الجمهوري والنظام المغربي الملكي، وبالتالي فإن المطالب الإقليمية وغلق الحدود ما هي إلا ذرائع للنزاع بين نظامين ليس مختلفين فقط، بل ينظر كل منهما إلى الآخر على أنه مصدر تهديد².

مشكل الصحراء الغربية: في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة، لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة، أي التهديدات العسكرية وذلك في الوقت الراهن وحتى في المستقبل، وهي تهديدات ذات علاقة مباشرة بالأمن القومي الجزائري ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية، والتي لازالت تفرض توترات علينا وكذلك مستترا بين كل من الجزائر والمغرب³.

(4)- سليم بوسكين، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2015/2014، ص168.

(1)- علي الشامي، عقدة التجزئة في المغرب العربي، (بيروت: دار الحكمة للنشر، 1998)، ص222.
(2)- صالح زياتي، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، عدد 5 ص9.

ثالثاً/- الحدود الجنوبية:

عند حديثنا عن الحدود الجنوبية للجزائر نركز اكثر أو بالخصوص على الحدود التي لها ارتباط بدول الساحل، والتي اصبحت منتعشة بشبكات الجريمة المنظمة، والتي استغلت فشل دول المنطقة وهشاشتها وضعف اجهزتها الامنية وصعوبة طبيعة المنطقة ومراقبة حدودها، فأصبحت تتحرك بشكل شبه حر في كل ربوع المنطقة، وقد تعددت أنماط نشاطات هذه الشبكات من تهريب السلع والبشر، وتزوير العملات الوطنية، وتبييض الأموال وتجارة المخدرات والأسلحة ... كل هذه التحديات الأمنية، التي تثيرها شبكات الجريمة المنظمة في الساحل؛ ستكون اكثر خطرا على أمن الجزائر لذا يعتبر الاقليم الجنوبي مصدرا خطير جدا لتهديدات متعددة أمنية وسياسية ... للشريط الحدودي الجنوبي للجزائر الذي يربط كل من: مالي والنيجر ... و ذلك يوجد بسبب الخصائص الامنية والاقتصادية التي تميز دول الساحل، خصوصا المتعلق بالفشل الدولاتي في المنطقة بسبب عدم قدرة الدولة على حماية مواطنيها من العنف و الدمار، الى جانب اعتبار نفسها فوق القانون حتى اذا ما كانت تملك اشكال الديمقراطية، إلا انها تعاني من عجز ديمقراطي خطير وذلك على مستوي مؤسساتها¹.

بداية بمالي حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمالها وأقامت نظامها وغنمت الكثير من الأسلحة الحكومية، وأصبحت قوة لا يستهان بها مما أدى إلى تدخل دولي تحت قيادة فرنسية، وعمت فوضى عارمة في هذه الدولة وهاجر أكثر من نصف سكانها وأصبحوا كلاجئين في الجزائر ودول مجاورة.

(1)- نعوم تشومسكي، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي، (تر :سامر الكعكي، بيروت :دار الكتاب العربي، 2007)، ص 8.

يعد الطوارق احد مكونات المجتمع الجزائري إذ ينتشرون بكثرة في مناطق الهقار جانت، تمنراست وأدرار، وبالتالي فإن أي إثارة خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى ومناطق الساحل الإفريقي من شأنه أن يثير ويحرض طوارق الجزائر، خصوصا وأن أقليات الطوارق وطيدة تتنوع بين التجارة والتناسب، وهو ما يعود بتداعيات سلبية على الأمن في المنطقة عموما وفي الجزائر خصوصا، أي ما يعرف بنظرية الدومينو، الراجع للقرب الجغرافي والعرقى وحتى الديني، وبالرغم من أن طوارق الجزائر يتمتعون باستقرار في شتى المجالات وذلك مرده العلاقات الجيدة بينهم وبين النظام السياسي الجزائري، على نقيض باقي الدول المنتشر فيها الطوارق، وعلى رأسهم النيجر مما يعانون تهميش واقصاء في كليهما إلا أن هذا لا يمنع إمكانية حدوث انتشار عدوى¹.

ومن خلال ما سبق يمكن حصر المعضلات الأمنية التي تهدد الجزائر في خمس عناصر رئيسية كما يراها الباحث الجزائري بوحنية قوي في أحد تقاريره كالاتي:

- صعوبة بناء الدولة في المنطقة.
- ضعف في الهوية وتنامي الصراعات الاثنية.
- هشاشة البنى الاقتصادية وهو ما قد يساهم في تصدير تهديدات عبر حدودية للجزائر.
- الفشل السياسي في كل من مالي، النيجر وموريتانيا.
- تصاعد وتيرة الاتجار بالسلح وتهريب المخدرات، حيث حسب تقرير الأمم المتحدة تم إحصاء ما يقارب 30 و 40% من الكيف والمخدرات الصلبة، كما قد أشار

(1)- زينب رحوال، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في الساحل الافريقي (نموذج مالي)، (مذكرة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي- جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم- 2017/2016 ، صص 66-68.

تقرير مسح الأسلحة الخفيفة التابع لبرنامج المعهد الأعلى للدراسات الدولية إلى وجود ما يقارب 100 مليون قطعة سلاح خفيف في إفريقيا¹.

المطلب الثاني:

الآثار الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار

لقد أدت التحولات السياسية لدول الجوار وانتشار الازمات في الحدود وتعقدتها أدى إلى بعض التناقضات في مواقف الجزائر، وذلك جراء التوتر الناشئ بين المبادئ (المؤسّسة لعقيديتها الأمنية) والمصالح (الأمنية)، ما حتم تعاملًا مرئيًا مع بعض المبادئ وفق الحالات الاستعجالية، كما يدل على ذلك تطور موقفها من الأزمة المالية، فإذا كان قرار فتح المجال الجوي، والذي يعد سابقة في عقيديتها الأمنية، يتناقض ومبادئها وخطابها الرافض للتدخل الاجنبي، فإنه يتوافق ومصحتها الأمنية، لأن التدخل الفرنسي يخلصها أيضًا من تهديد إرهابي على حدودها.

فهذا الوضع الجديد بالنسبة للجزائر وضعها في محنة أمنية بالنسبة لعقيديتها، خاصة أن التمسك بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بشكل مطلق، في وقت غابت فيه الدولة في ليبيا، وكادت تغيب فيه في مالي، يحول دون قراءة متجددة للتهديدات فيما تستمر تدفقات المخاطر والتهديدات على ترابها، والتي تجبر قواتها على خوض حرب استنزاف. من هذا المنظور، يمكن القول: إن هذا المبدأ أصبح خطرًا على أمنها القومي، حيث خلق هذا التوتر أيضًا تناقضًا في سلوك الجزائر قاريًا

(2)- قوي بوحنية ، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2017، ص 3.
<http://studies.aljazeera.net> تاريخ دخول الموقع: [2019-04-22]

كما يتضح من موقفها من القوة الإفريقية الجاهزة؛ فهي تقول بمبدأ عدم نشر قواتها خارج الحدود، وفي الوقت نفسه تدعو الدول الإفريقية إلى التكفل بالأمن الإقليمي¹.

أما من الناحية التقنية الإجرائية، فقد اتخذت الهيئات الأمنية ومنها "وزارة الدفاع" احتياطاتها لمكافحة الجريمة المنظمة، عن طريق الشروع في تسييج الحدود الجنوبية على وجه التحديد بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وضبط الحدود التونسية الجزائرية بأكثر من 80 نقطة مراقبة على طول حدودها المشتركة مع تونس، وتم نشر 60000 جندي في حدودها المشتركة مع دول الساحل الإفريقي

في مايو/أيار 2013².

المبحث الثالث:

نظرة على الحدود الجزائرية "الساحل الإفريقي والحدود المغربية" انموذجا

تعتبر الحدود الجنوبية والحدود الغربية بالنسبة للجزائر من اكثر الحدود التي تشكل خطرا على الجزائر لما تشكله من تهديدات مختلفة تمس الامن القومي لها. ففي هذا المبحث سوف نلقي نظرة على الحدود الجزائرية مع الساحل الافريقي، بالإضافة الى الحدود المغربية.

(1)- عبد النور بن عنتر، عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية، 2مايو 2018، على الموقع:

تاريخ دخول الموقع: [2019-04-22] <http://studies.aljazeera.net>

(2)- قوي بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 11 ديسمبر 2014، ، على الموقع: <http://studies.aljazeera.net> تاريخ دخول الموقع: [2019-04-22]

المطلب الأول: الساحل الأفريقي

تعتبر منطقة الساحل بمنزلة الحزام الأمني الجنوبي للجزائر، لما تشكله من عمق جيواستراتيجي، وتهديدات أمنية لاستقرار الأمن الوطني، ويعدّ الشريط الساحلي الصحراوي قضية حيوية للأمن القومي الجزائري، نظراً إلى المميزات الخاصة التي تطبع المنطقة، وتحديدًا في ما يرتبط بفشل الدول وهشاشة نظامها، من جهة يضاف إليها شساعة الرقعة الجغرافية للمنطقة الصحراوية؛ ما يصعب على دول الساحل ضبط الاستقرار الأمني، وتحقيق الإشباع والتماسك الاجتماعيين لتجسيد المشاريع التنموية، وتعتبر جملة هذه المميزات بمنزلة التحديات والتهديدات الأمنية الكبرى للأمن الوطني، وهو الأمر الذي يطرح مجموعة من المشاريع الوطنية والإقليمية.¹

فالساحل الأفريقي من بين أكثر المناطق في العالم التي تشهد حالة من الانهيار والانفلات الأمني أو حالة اللأمن، وما يخلفه من آثار سلبية على سكان المنطقة، التي أصبحت المصدر الأساس لكثير من المشاكل المرتبطة في الغالب بعدم توافر أدنى مستويات الحياة للأفراد، إضافةً إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة والانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصاً الاجتماعي، الذي غالباً ما ينتج منه أزمة هوية تُفكك المجتمع وتالياً الدولة، وهو ما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنياً ومجتمعياً.

فبحدود الجنوب الجزائري على المنطقة تمتد على مسافة اربعة الاف كيلومتر جعل من الصعوبة امكانية مراقبتها، بالإضافة لطول المسلك فان المنطقة تتميز بصعوبة وقساوة الظروف المناخية، وايضا نقص التجهيزات والعتاد اللازم والملائم لمواجهة عصابات التهريب، فمن الضروري الاشارة الى ان عمليات التهريب تطورت

¹ محمد الامين بن عائشة ، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار والتغير ، المركز الديمقراطي العربي، 2015. <https://democraticac.de> تاريخ دخول الموقع: [2019-04-23]

في السنين الاخيرة لتشمل مواد جد خطيرة على الوضع الداخلي للبلاد كالأسلحة التي مصدرها ليبيا وموريتانيا والنيجر، والسجائر التي مصدرها مالي، في حين يخرج من الجزائر المواد الغذائية والبنزين¹.

فسياسة الجزائر الأمنية في منطقة الساحل يشوبها الكثير من النقائص، حيث تمتاز العلاقات الجزائرية - الساحلية بالتقطع وعدم الاستمرارية، وهذا راجع إلى غياب الجزائر المتكرر عن أحداث المنطقة إلا في حالة الخطر الحقيقي مثل أزمة مالي، وهو ما يفسح المجال أمام دول أخرى مثل (المغرب وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية) بنسج علاقات مع فاعلين في المنطقة تكون أغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية، فلم تستخدم الجزائر كل إمكانياتها الاقتصادية في علاقاتها مع دول المنطقة، وهذا الضعف في التعاون الاقتصادي يرجع إلى عدم اهتمام الجزائر بالمنطقة الساحلية، على غرار اهتمام الجزائر الموجه دائماً نحو الشمال، وفي المجال الثقافي والديني لم تستغل الجزائر كما يجب الروابط والعوامل التي تربط شعوب المنطقة على غرار عامل الدين واللغة، وكذا استخدام الزوايا التيجانية خصوصاً بحكم انتشارها في المنطقة، حيث بإمكان الجزائر لعب ورقة العامل الديني من خلال استقبال الطلبة والأئمة لتكوينهم في هذا المجال، إذ إن زوايا أدرار كانت في القدي وجهة طلاب العلم من سكان منطقة الساحل الصحراوية².

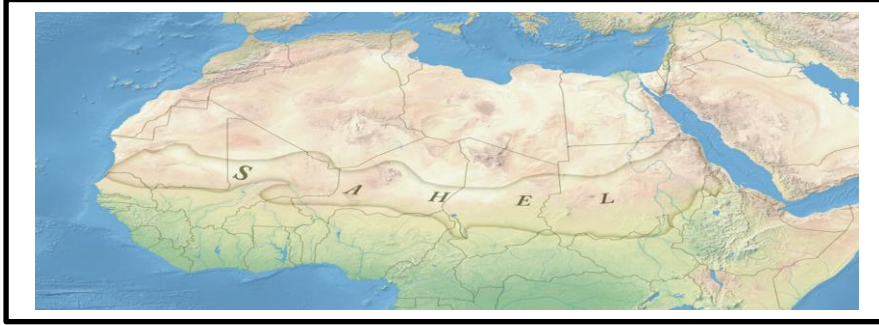
إن كل هذه المعطيات دفعت بالجزائر للعمل في محاولة لتغطية هذا الانكشاف الجنوبي من المنطقة، حيث تشتمل على كل المشاكل ذات الخصوصية الافريقية المتميزة التي تسود القارة ككل، فمن ضعف الدولة الى هشاشة المؤسسات الضامنة للأمن، ما جعل المشاكل التي تواجهها المنطقة أكثر تعقيداً، والاعتداءات

(2)- محمد الامين بن عائشة، المرجع السابق.

(1)- نبيل بوبية، الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية- القاهرة - 2009 ، ص163.

التي ستخلفها هذه التحديات على الامن الجزائري ستكون وخيمة على المدى المتوسط الطويل¹.

الشكل رقم 02: يمثل خريطة توضح منطقة الساحل في أفريقيا: تشكل حزاما عرضه 1,000 كم (620 ميل) يمتد على مسافة 5,400 كم (3,360 ميل) من المحيط الأطلسي وصولاً إلى البحر الأحمر.



المصدر: <https://ar.wikipedia.org/>

المطلب الثاني: الحدود المغربية

لقد اعتبر النقاش في ملف النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب أحد اهم وأبرز القضايا المتشاحنة فيها بين البلدين منذ استقلالهما، لذا سوف نتطرق في هذا المطلب الى اهم القضايا الامنية الحدودية بين الدولتين:

أولاً/ ملف ترسيم الحدود:

منذ حصول المغرب على استقلاله ومشكلة الحدود مع الجزائر مطروحة، إلا أنها توجل حتى لا تعتبر طعنا للثورة الجزائرية، إلى أن حصلت الجزائر على استقلالها في يوليو/ تموز 1962 وتجدد طرح المشكل، وقد نجم عن هذا الخلاف الحدودي مواجهات عسكرية بين البلدين عرفت بحرب الرمال في شهر أكتوبر/ تشرين الأول 1963، بعد تصاعد الأحداث الحدودية طيلة شهري يوليو/ تموز

(2)- علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية -جامعة الجزائر- 1997، ص 21.

وسبتمبر/ أيلول من نفس السنة، حيث تقدم المغرب نحو منطقة تندوف وفشلت المفاوضات التي تمت في بداية شهر أكتوبر/ تشرين الأول بين المغرب والجزائر وحضرها عن الجزائر عبد العزيز بوتفليقة الرئيس الحالي لها، وقد تم احتواء النزاع بعد تدخلات عربية وأفريقية، فالاعتراف المغربي بجزائرية منطقة تندوف، كان من ثماره مفاوضات إيفران في 15 يناير/ كانون الثاني 1969 ثم مفاوضات 27 مايو/ أيار 1970 وبعدها مفاوضات 15 يونيو/ حزيران 1972، والتي انبثقت عنها معاهدة حول الحدود المغربية الجزائرية نصت على إقرار المغرب بجزائرية تندوف.¹

ومن خلال كل ذلك يمكن القول أن الحدود الدولية بين الجزائر والمغرب قد استقرت فعلا والتزم الطرف المغربي بمبدأ استقرار الحدود، وذلك لتجنب النزاع الحدودي مع الجزائر الذي نشب بينهما عام 1963.

ثانيا/ ملف غلق الحدود:

تعد سنة 1975 التي تم غلق الحدود بسبب التهديدات المغربية بشن حرب على الحدود الغربية الجزائرية على شاكلة حرب 1963 لاسترجاع الأراضي ومطاردة الصحراويين في الأراضي الجزائرية، لكن بعد ذلك تدخلت المملكة العربية السعودية وتم فتح الحدود في ماي 1988 تزامنا مع بناء اتحاد المغرب العربي، وبعد عدة شهور من فتح الحدود بدأت الاضطرابات في الجزائر بين الدولتين الذي جاء محصلة طبيعية بتطورات التي عرفها النظام السياسي الجزائري، لاسيما انهيار الوضع الأمني الجزائري واستفحال أزمة الاستفتاء بالصحراء الغربية، وقد تجدد النزاع البارد بين البلدين بين انعكاسه على مسيرة الاتحاد المغربي في ربيع 1993

(1)- مصطفى الخلفي، أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية، متوفر على

<https://www.aljazeera.net>

تاريخ دخول الموقع [2019/04/22]

وذلك عندما دعا وزير الخارجية المغربي عبد اللطيف الفلالي آنذاك إلى وقفه مراجعة الاتحاد المغربي، بسبب مواقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية. وفي أوت 1994 حين اتهم المغرب الجزائر بتفجيرات مراكش (فندق أطلس أسني)، وأرادوا فرض التأشيرة على الجزائريين وتم غلق الحدود من جديد؛ اتهم الأمن العسكري الجزائري بالوقوف وراء مخطط زعزعة واستقرار أمن المغرب. وجاء الرد من قبل الرئيس الجزائري السابق اليمين زروال إلى إغلاق الحدود البرية إلى أجل غير محدد وبعد عشرة سنوات من الحادث اسقط الملك محمد السادس إلغاء شرط التأشيرة على الجزائريين وأعلن على رغبة بلاده في فتح الحدود،¹ لكن الجزائر اكتفت بإسقاط التأشيرة عن المغاربة وأبقت الحدود مغلقة وقد ربطت السلطات الجزائرية إعادة فتح الحدود بحزمة الشروط السياسية والأمنية، من بينها منع تسرب المخدرات إلى الجزائر والتقدم في حل نزاع الصحراء الغربية.² ونجحت محاولات التقارب بين البلدين على مستوى تبادل الزيارات بين الوزراء في مختلف القطاعات، والتشاور حول قضايا ثنائية وإقليمية ودولية، لكنها فشلت في التوصل إلى حل لمسألة الحدود المغلقة منذ 1994.³

(1)- نجلاء كفيسي، العلاقات الجزائرية المغربية افاقها وواقعها وتطورها ومستقبلها 1963-1994، (مذكرة ماستر)، تخصص تاريخ معاصر- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2012/2013، ص 33.
(2)- نجلاء كفيسي، نفس المرجع ص 34.
(3)- عثمان لحياتي، الجزائر تعلن عن 3 شروط لفتح حدودها البرية مع المغرب، مقال متوفر على:

<https://www.alarabiya.net>

تاريخ دخول الموقع [2019/04/22]

خلاصة الفصل الثاني:

من أهم أسباب التحولات السياسية لدول الجوار الداخلية: هشاشة الدولة والتركيبية السياسية للنظام، إضافة الى تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، أما الاسباب الخارجية تمثلت في سعي الاطراف الخارجية الى اعادة ترتيب المنطقة بما يخدم مصالحها، إضافة إلى العامل الجغرافي كما تراه نظرية "الدومينو" أي انتقال الثورات بفعل القرب الجغرافي.

فجل هذه التحولات والانقلابات الامنية المحيطة شكلت تهديد على الحدود الجزائرية سواء الحدود الشرقية "تونس وليبيا" أو الجنوبية "مالي"، بالإضافة إلى العلاقة المتوترة على الحدود المغربية مع "المغرب" ذلك نتيجة لموقعها الجغرافي، ومن بين هذه التهديدات هي انتشار الجريمة المنظمة والارهاب والهجرة غير شرعية والتهريب... الخ ، مما حتم على الجزائر اتخاذ اجراءات امنية جديدة تمثلت في زيادة الانفاق على التسليح وانشاء نواحي عسكرية جديدة من اجل استعداد اكبر واستجابات سريعة للتهديدات المحيطة بها.

فقد شكلت الحدود الجزائرية مع الساحل الافريقي الذي يعد بمثابة الحزام الأمني الجنوبي لها قضية حيوية للأمن القومي الجزائري لأنه من اكثر المناطق التي تشهد انفلات امني، وعدم اهتمام الجزائر بهذه المنطقة جعلها اكثر انكشافا.

أما بالنسبة للحدود الجزائرية المغربية تختلف تماما حيث أنه ما يطبع العلاقة بينهما من نزاع حدودي الى غلق الحدود سنة 1994.

الفصل الثالث

الفصل الثالث:

آليات حماية وتأمين الحدود الجزائرية

المبحث الأول:

الاتفاقيات السياسية والمعاهدات الدولية

- المطلب الأول: الاتفاقيات
- المطلب الثاني: المعاهدات

المبحث الثاني:

آليات حماية الحدود أمنيا

- المطلب الأول: الممارسة الدبلوماسية لحماية الحدود
- المطلب الثاني: الممارسة العسكرية لحماية الحدود

المبحث الثالث:

سياسة الجزائر المستقبلية تجاه أمن وحماية الحدود

- المطلب الأول: افاق الاستراتيجية الجزائرية تجاه امن الحدود
- المطلب الثاني: تقييم المؤسسة العسكرية في حماية الحدود

المبحث الأول: الاتفاقيات السياسية والمعاهدات الدولية

تترتب مجموعة من الالتزامات الدولية التي تهدف الى تنظيم مسالة الحدود الدولية العديد من الاتفاقيات والمعاهدات، بعد التفاهم ومدى توافقها مع مبدا سيادة الدولة، كما تعرف هذه الاتفاقيات والمعاهدات بذلك الاتفاق السياسي أو العسكري الذي يعقد بالتراضي بين دولتين أو اكثر من طرف اشخاص القانون الدولي، ففي هذا المبحث سوف نتطرق إلى أهم الاتفاقيات والمعاهدات بخصوص تأمين الحدود الجزائرية مع دول الجوار.

المطلب الأول: الاتفاقيات

من المتعارف عليه ان امتداد طول الشريط البري للجزائر على مسافة 6343 كلم، اما شريطها البحري فيمتد على مسافة 1200كلم، وبالتالي محيط الحدود الاجمالي للجزائر هو 7543كلم، كما تقوم سياسة إدارة الحدود الجزائرية على عدة أسس وهي:

- **أولاً:** مبدأ عدم المساس بالحدود: بمعنى عدم تغيير معالم الحدود الموروثة عن العهد الاستعماري، وهو نفس المبدأ المعمول به في القانون الدولي، رغم أن المغرب يشكك دائماً في هذا المبدأ، ويدعو إلى إعادة النظر فيه¹.

- **ثانياً:** مبدأ السيادة: فالجزائر تمارس سيادتها في فضاءها البري والبحري والجوي، طبقاً للقوانين الدولية والاتفاقيات الموقعة مع الدول الأخرى.

(1) - سمير قط، البعد الافريقي في سياسة الامن والدفاع الوطني الجزائري، (اطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2016/2017، ص32.

- **ثالثا:** مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل: وهو مبدأ مقدس في السياسة الخارجية الجزائرية لدرجة أنه مقرر دستوريا ، وبمقتضى هذا المبدأ فإن الجزائر ترفض أي تدخل أجنبي سواء في شؤونها أو في الشؤون الداخلية لجيرانها.

- **رابعا:** مبدأ ترسيم الحدود وتنمية المناطق الحدودية؛ فمسألة ترسيم الحدود مسألة حيوية بالنسبة للجزائر، التي قامت بتوقيع اتفاقيات مع ستة بلدان مجاورة للجزائر، بما فيها المملكة المغربية¹.

حيث تم ترسيم وتعليم الحدود الاقليمية مع الدول المجاورة باتفاقية ثنائية رسمية لرسم الحدود نوجز بيانها فيما يلي:

1- اتفاق رسم الحدود مع الجمهورية التونسية موقع بتاريخ 6 جانفي 1970 ألحق بتاريخ 19 مارس 1983 لتعليمها ليلحق باتفاق لتعليم الحدود البحرية بتاريخ 11 جويلية 2011 .

2- اتفاق رسم الحدود مع المملكة المغربية موقع بتاريخ 15 جوان 1972 .

3- اتفاق تعليم الحدود مع جمهورية النيجر موقع بتاريخ 5 جانفي 1983.

4- اتفاق تعليم الحدود مع جمهورية مالي موقعة بتاريخ 8 ماي 1983.

5- اتفاق تعيين الحدود مع الجمهورية الاسلامية الموريطانية الموقعة بتاريخ 13 ديسمبر 1983.

لتبقى الحدود الجزائرية مع ليبيا من دون اتفاق ثنائي رسمي لرسم الحدود وتعليمها².

وقد جاء في كل الاتفاقيات:

- احترام تطبيق المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة و ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية.

(1)- سمير قط، مرجع سابق، ص 33.

(2)- منصور لخضاري، <<الامتدادات الجيوسياسية للأمن الوطني في الجزائر>>، مجلة شؤون الاوسط: فصيلة متخصصة محكمة تعني بالاستراتيجيات الاقليمية، العدد 143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2012 ، ص7.

- وضع العلامات على الحدود المشتركة يكون طبقاً لمبدأ الثبات و الوفاء للحدود الموروثة أو القائمة، كما أعلن عنه رؤساء الدول و الحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الإفريقية، في مؤتمهم المنعقد بالقاهرة من 17 إلى 21 جوان سنة 1964 في قرارهم رقم 16 الذي ينص على "أن جميع الدول الأعضاء تتعهد باحترام الحدود القائمة إبان حصولها على الاستقلال تعتبر أفضل وسيلة لتحقيق هذه الأهداف..."
- احترام ثبات المصالح المشتركة، ومواصلة العمل من أجل الحفاظ على العدل والسلم والأمن في القارة الإفريقية و العالم.
- حل إشكالية تحديد الحدود في إطار فلسفة واسعة لسياسة الجزائر الخارجية، قائمة خاصة على حسن الجوار الإيجابي.
- التعهد بتسوية الخلافات، التي قد تنشأ عن طريق التشاور، التفاوض أو بأي طريقة سلمية أخرى¹.

ويرى العديد من المراقبين ان الجزائر قد لعبت دورا مهما في مكافحة مختلف انواع الجريمة العابرة للحدود، وتجلى هادا من خلال التوقيع على اتفاقية الجزائر الخاصة بمكافحة الارهاب والوقاية منه في 14جويلية 1999 ، كنتيجة للجهود التي قادتها الجزائر للحد من الظاهرة التي تضررت كثيرا منها اثناء العشرية السوداء، والتي اقرتها منظمة الوحدة الافريقية في الدورة 35 للقادة الآفارقة ووقعت عليه 46 دولة افريقية باستثناء المغرب التي لها خلافات سياسية مع الجزائر، ومن اهم المقررات التي خرجت بها هذه الاتفاقية، تجلت في "مخطط التحرك" الذي يسمح بنقوية الامكانات المتاحة عن طريق التعاون العبر حكومي لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود، ودرء احتمالات التقاطع بينها داخل افريقيا وخارجها فالإرهاب حسب اتفاقية الجزائر لسنة 1999م هو ذلك العنف من اشكال الجريمة الدولية الذي

(1)- عيدون الحامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير)، كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة- جامعة محمد بوضياف بالمسيلة- 16 جوان 2015 ، ص162 .

يتحرك ضمن العنف من أشكال الجريمة الدولية، والذي يتحرك ضمن الحدود الجغرافية للدول، بسبب اختلاف أنظمة الحكم والاجراءات القانونية عبر الحدود، ووجود التجارة الغير مشروعة لتموين نشاطاته¹.

- وهناك اتفاق ثلاثي بين الجزائر وتونس وليبيا لتعزيز أمن الحدود، حيث نظم رؤساء حكومات تونس و الجزائر وليبيا اجتماعا في يوم 12 جانفي 2013 بمدينة غدامس الليبية لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود بين الدول الثلاث، هدف الاتفاق على تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية على الحدود المشتركة، وتفعيل التعاون الأمني بين الدول وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل، وبحث في القضايا السياسية والاقتصادية، إضافة إلى ضرورة التنسيق بين كل المصالح المعنية على مستوى الحدود في الجزائر وليبيا وتونس، لمقاومة إشكالية الإرهاب والتطرف الإسلامي. ولم يستبعد رؤساء الحكومات الثلاث، استعمال القوة (قوة القانون) لتحقيق ما أطلقوا عليه تسمية « أمن وطمأنينة سكان المنطقة»، وتناول الاجتماع المخاطر الأمنية في الحدود و بالمنطقة بكاملها².

ووقعت أيضا الجزائر على عدد من الاتفاقيات الثنائية مع دول الجوار على التعاون الأمني ومنها:

1/- مع ليبيا و الجزائر: في شهري مارس و أبريل من سنة 2012 وقعت ليبيا مع الجزائر على اتفاقيات ثنائية حول قضايا الأمن المشترك في المنطقة، نظرا لما واجه البلدين من استمرار للتوغلات عبر الحدود من قبل المهربين والإرهابيين، و في أوت 2013 قررت ليبيا والجزائر تفعيل لجنة مشتركة، مثل المجال الأمني الجانب الرئيسي فيها، و تدعم ليبيا في مجال تطوير الجيش والشرطة، كما أكده رئيس

(1)- شاكر ظريف، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات، (مذكرة لنيل شهادة ماجستير)، كلية العلوم السياسية- جامعة الحاج لخضر باتنة- 2010/2008، ص ص 141 143.
(2)- نفس المرجع، ص 144.

الوزراء الليبي علي زيدان أنه تم إرسال الشرطة الليبية إلى الجزائر لحضور دورات تدريبية.

2/- الجزائر وتونس: وقعت اللجنة المشتركة التعاون الأمني و اتفاقات الشراكة التي انعقدت في 07/04/ 2014 على جملة من الاتفاقيات في عدة مجالات، نخص بالذكر اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، إضافة إلى محاربة التهريب في الشريط الحدودي الفاصل بينهما، والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين، وتسوية الوضعيات المالية العالقة، كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق اتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، و أنشئت خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية، وأعيد النشاط إلى القطار الرابط بين تونس ومدينة عنابة (شرقي الجزائر) لتنشيط السياحة المشتركة¹.

4/- الجزائر و مالي: في جانفي 2014، توجت الزيارة التي قام بها الرئيس المالي إلى الجزائر باتفاق البلدين على إنشاء لجنة متابعة ثنائية، تراقب تنفيذ القرارات الضرورية من أجل تسوية سلمية للأزمة في مالي، كما اتفق الجانبان على إعداد وتنفيذ اتفاقات حول الأمن المشترك، تأخذ بعين الاعتبار تعزيز التعاون العسكري والأمني، ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، وقرر البلدان أيضا تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين، وإنجاز برنامج خاص للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي، وكان للجزائر وفريق الوساطة الدولية نجاحا في إقناع أطراف الصراع في مالي،

(2)- محمد ياسين الجلاصي، تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور، جريدة الحياة، [02،09،2014] على الموقع التالي:

<http://alhayat.com/Articles/584403>

تاريخ دخول الموقع [2019/04/25]

الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع في 1 مارس 2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل¹.

- مرسوم رئاسي رقم 18-258 المؤرخ في 6 صفر عام 1440 الموافق ل 15 أكتوبر سنة 2018، يتضمن التصديق على اتفاقيات تعاون بين الحكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية والحكومة الجمهورية التونسية في المجال الأمني الموقع بتاريخ 9 مارس 2017².

- اتفاقية تمناست من خلال (مبادرة دول الميدان): تعتبر مبادرة دول الميدان المؤسسة على أساس مقترح جزائري كأول إطار إقليمي للتعاون العسكري، من خلال اجتماع قادة جيوش الدول الأربعة "الجزائر والنيجر ومالي وموريتانيا" في 14 أوت 2009 تم التنصيب الرسمي لغرفة القيادة المصغرة للعمليات العسكرية المشتركة لمكافحة الإرهاب، وملاحقة القاعدة في منطقة الساحل والصحراء تحت اسم (لجنة الأركان العملياتية المشتركة) وفقا لـ"خطة تمناست"، والتي تم الاتفاق عليها لتتضمن قرارا مشتركا بإنشاء مركز قيادة للتنسيق الأمني والعسكري المشترك يكون مقرها مدينة "تمناست"، وتتضمن "خطة تمناست" سلسلة من التدابير والترتيبات الفنية العسكرية المشتركة، والتعاون في مجال العناد العسكري والتكوين، تقضي بتسيير دوريات عسكرية في مناطق الحدود المشتركة لمراقبة تحركات المجموعات الإرهابية المسلحة وضبط الحركة على الحدود³.

(1)- عيدون الحامدي، المرجع السابق، ص 158.

(2)- <<اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم قرارات وراء، مقررات، منشير، اعلانات وبلغات>>، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 62، 17 أكتوبر 2018، ص 4.

(3)- نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016، ص 180.

المطلب الثاني: المعاهدات

إن أول اختيار حقيقي لإرادة الدولة الجزائرية حول مفهومها للوحدة الترابية ووحدتها الاقليمية من خلال تثبيت الحدود المتوارثة منذ خروج الاستعمار الفرنسي عام 1962 وتواجده فيها لمدة 132 سنة سيعزز ويؤكد التقسيم الاداري، من خلال المعاهدات التي كانت سارية ما قبل واثناء التواجد الفرنسي في الجزائر¹.

لذلك توضح المادة 3 الفقرة 3 من ميثاق المنظمة والتسريح العلني على إن كل الدول الاعضاء تتعهد باحترام الحدود الموجودة بعد حصولها على الاستقلال، وحرصت منظمة الوحدة الافريقية على صيانة الحدود الموروثة عن الاستعمار، والتأكيد على عدم المساس بها من خلال عدة قرارات اخرى من ذلك القرار المتخذ خلال قمة الخرطوم ما بين 18 و 22 جويلية 1987، والذي اكد على عدم المساس بالحدود القائمة ما بين الدول الاعضاء بالمنظمة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وتسوية نزاعاتها بالطرق السلمية، وخلال قمة منظمة الوحدة الخامسة وثلاثون المنعقدة بالجزائر ما بين 12 و 14 جويلية 1999 تم التأكيد وبشدة على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، بحكم انه قد ساهم بشكل حاسم للحفاظ على الامن والاستقرار في القارة، وبذلك فان المنظمة تؤكد من جديد على صلاحية هادا المبدأ واستمراريته باعتباره معيار اساسي في معالجة الخلافات الحدودية.

ومن خلال هذا نرى أن الاهداف التي سعت لتحقيقها منظمة الوحدة الافريقية في مبدأ عدم المساس بالحدود الدولية الموروثة عن الاستعمار هي تجنب القارة من كل مظاهر التقسيم لأقاليمها أو شعوبها في اطار الحدود المستقرة منذ نيلها الاستقلال، فمبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار يعمل على تعزيز الشعور الوطني في مجال اقليم كل دولة افريقية تتمتع بمقاماتها الوطنية، ويساهم في استقرار اوضاعها

(1)- الياس زوين، <الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي>، مجلة استراتيجيا، عدد2، السداسي الثاني، 2014، ص119.

وارساء السلم والامن في ربوع الوطن، باعتبارها كيانات ضعيفة سياسيا، وهشة اقتصاديا، وتجلى استخدام هذا المبدأ في اغراض سياسية لدعم الحكومات والوحدة الوطنية، بحيث عملت ارادة اغلب دول القارة على صهر قبائلها في بوتقة واحدة، ليس من أجل التنمية فقط بل من اجل تحفيزها على الدفاع عن هاذه الحدود، باعتبار أن جميع السكان أمة واحدة داخل هذه الحدود¹.

المبحث الثاني: آليات حماية الحدود أمنيا

من أولويات الجزائر هي حماية أمنها القومي، لذا تعمل جاهدة على ايجاد استراتيجيات لمواجهة تحديات وتهديدات امنها القومي، نظرا لموقعها الجيواستراتيجي الهام في منطقة شمال افريقيا. ففي هذا المبحث سوف نتطرق الى اهم الممارسات الدبلوماسية والعسكرية لحماية الحدود الجزائرية.

المطلب الاول: الممارسة الدبلوماسية لحماية الحدود

في ظل اتساع رقعة التهديدات العابرة للحدود التي اصبحت تشكل خطرا على امن الدولة اصبح مفروضا على الدبلوماسية الجزائرية التحرك من خلال مبادرات التسوية والوساطة لحل الازمات في افريقيا، وخاصة الدول المجاورة من اجل ضمان أو التقليل من خطر توسع هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية. فالجزائر تمتلك خبرة طويلة ورصيда هاما في تسوية النزاعات والأزمات في إفريقيا بالطرق السلمية، معتمدة في ذلك على رصيدها الرمزي ومبادئها من خلال تقديرها

(1)- رابع عمورة، النزاعات الحدودية في افريقيا وطرق تسويتها، (رسالة ماجستير)، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص القانون الدولي- جامعة الجزائر بن عكنون- 2001/2000، ص ص 71 - 73 .

لمبادئ السلم وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد حققت السياسة الخارجية الجزائرية العديد من الانجازات على مستوى القارة الافريقية، فبالنسبة لدعم حركات التحرر فإنه شكل المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، حيث تمكنت الجزائر من جلب الاعتراف لجبهة البوليساريو من طرف منظمة الوحدة الافريقية عام 1976، والتي كانت نتيجتها قبول انضمام الجمهورية الصحراوية رسميا خلال القمة العشرين لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس بابا في 12 نوفمبر 1984¹.

وتدخلت كذلك لتسوية النزاع بين مالي وبوركينا فاسو إلى جانب تدخلها في اخماد النزاع التشادي-الليبي، وتمكنت من تحقيق الصلح بين الأطراف المتنازعة، وتوصلت الجزائر إلى إقناع منظمة الوحدة الافريقية بتبني قاعدة عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار، تفاديا للوقوع في الحروب والنزاعات التي يمكن أن تدخل فيها إفريقيا، ومع عودة الجزائر إلى الساحة الافريقية في أواخر التسعينات قامت بتنظيم قمة منظمة الوحدة الافريقية في 2000، والتي كانت تمهيدا لتأكيد دورها قاريا، أما في منطقة الساحل فقد ساهمت بجهود التسوية السلمية منذ التسعينات عبر بعث الندوة الساحلية الصحراوية في إطار الأمن والتنمية في نوفمبر 1993 ، التي ضمت كل من الجزائر وليبيا ومالي والنيجر بهدف التنسيق الأمني والاقتصادي والاجتماعي، ومواجهة جميع التحديات المشتركة، كما سمحت الوساطة الجزائرية بين الحكومة المالية ومتمردى الطوارق بالتوصل إلى اتفاق سلام في افريل 1995.

كما قامت الجزائر برعاية المفاوضات بين الحكومة المالية ومتمردى الأزواد التي أفضت إلى التوقيع على اتفاق سلام الجزائر في جويلية 2003، ومع التطورات الأخيرة التي تشهدها منطقة الساحل فإن الجزائر تواصل دفع أطراف النزاع في مالي

(1)- سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية - جامعة باتنة 2010 - 2011/، ص83 .

إلى مسار المفاوضات، فقد عرف النشاط الدبلوماسي للجزائر خلال الأعوام 2012/2015 حركية ملحوظة بسبب التحولات الاقليمية التي تعرفها مناطق الجوار، حيث قدمت الجزائر مسودة اتفاق بين الفصائل المالية في مارس 2015 اقترحت فيها اعادة بناء الوحدة الوطنية في البلاد بطريقة تحترم التنوع الإثني والثقافي، بالإضافة إلى منح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية، وتتص أيضا على تنظيم مؤتمر وطني يجمع بين جميع الأطراف خلال عامين للتوقيع على اتفاق نهائي وشامل¹.

إن أهم محور تركز عليه الدبلوماسية الجزائرية، هو استبعاد أي تدخل أجنبي في دول الجوار؛ خاصة في منطقة الساحل الذي يعد قضية حيوية بالنسبة للأمن القومي الجزائري، وذلك لما تشكله من عمق جيواستراتيجي التي تعد ساحة للتنافس الإستراتيجي العالمي، خصوصا الأمريكي والفرنسي، فالجزائر رفضت من قبل إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا "أفريكوم"، وأبعد من ذلك دعت إلى تأمين الساحل بعيدا عن الوصاية الأمريكية، بل وسعت لإقناع دول إفريقيا بعدم إيوائها، ومن هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي بين الدول المعنية فقط دون غيرها، وهو ما تحاول الجزائر القيام به لتجنب أي وجود أجنبي مهما كانت طبيعته في منطقة جد حساسة، فهي ترى أن التدخل الأجنبي سيوسع رقعة التهديدات الأمنية وسيضاعف من الأزمة، حيث تتخذ الجماعات الجهادية المتشددة غطاء لإضفاء الشرعية على أعمالها، وجلب الجهاديين للمنطقة من كل أنحاء العالم، وبالتالي فإن خصوصية الجزائر تكمن في اضطلاعها بمهام مكافحة الإرهاب في الداخل، لذلك فإن التحرك الجزائري يبدو محكوما باحترام سيادة الدول، وقد حرصت منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكومة بمبدأ احترام الوحدة الترابية للجوار،

(1)- سهام مقراني، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا، (مذكرة لنيل شهادة ماستر)، كلية العلوم السياسية تخصص دراسات أمنية في المتوسط - جامعة العربي بن المهيدي ام البواقي- 2016/2015 ، ص58.

والحل عن طريق الحوار المباشر مع جميع الأطراف، ومن ثمة قامت الاستراتيجية الجزائرية على مبدأ الحوار مع جميع الاطراف الفاعلة في أزمات دول الجوار¹.
كذلك اعتمدت الاستراتيجية الجزائرية على مجموعة من الاجراءات لاحتواء التهديدات الامنية في المنطقة، سيما الظاهرة الارهابية الجديدة التي افرزتها الظروف الاقليمية، وانعكاسها السلبي على الجزائر، فقد عملت على التوسط لمشكلة الطوارق وذلك بالتوقيع في جانفي 1990 على اتفاقية تمناست بين الحكومة المالية والقادة العسكريين للطوارق لوضع حد للتمرد دام ستة اشهر، وقد نص هادا الاتفاق على منح منطقة الازواد حكم ذاتي، وتحقيق تنمية في المنطقة، غير أن الانقلاب الذي حدث في باماكو اسقط الاتفاق وتجددت الازمة من جديد، لذا فقد حاولت الجزائر من جديد لتسوية النزاع في 2006 ووضع حد لعدم استقرار المنطقة²

الشكل رقم 03 : يمثل خريطة توضح مناطق تواجد الطوارق في الجزائر ودول الجوار



المصدر: <http://studies.aljazeera.net> تاريخ دخول الموقع [2019/05/10]

(1)- حورية ساعو و محمد غربي، <<موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي>> مجلة الاكاديمية للدراسات الامنية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18 جوان 2017، ص253
(2)- عتيقة كواشي، <<الاستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل>>، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، عدد 8 جانفي 2016 ، ص ص451، 458

لقد تبنت الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال مبادئ عدم التدخل وحسن الجوار التي تضمنتها المواثيق الدولية، إلا أنّ الجزائر كانت قد أعطتها مضموناً خاصاً يتمشى وعقيدة سياستها الخارجية، وإذا كان التقيد بمبدأ عدم التدخل يُفضي من حيث المبدأ إلى التزام الدول بعلاقات حسن الجوار، فإنّ الدبلوماسية الجزائرية أضفت على علاقات حسن الجوار معنى خاصاً حين سمّتها "علاقات حسن الجوار الإيجابي، ومن خلال مفهوم المخالفة إنّ جاز تسميته حسن الجوار السلبي، يمكن لأيّ دولة أن تزعم عدم التدخل في الشؤون الداخلية لدولة مجاورة، وأنّها لا تعتدي على إقليمها، لكن ذلك ربما لا يمنعها من أن تسمح بإقامة قواعد عسكرية أجنبية فوق أراضيها مثلاً أو أيّ ممارسة من الممارسات التي لا تمثّل بالمعنى السلبي خرقاً لمبادئ حسن الجوار المقرر في المنظمات الدولية والإقليمية، ولكن بالمعنى الإيجابي يعني حسن الجوار العمل على تنمية السلم بين دول الجوار ويقضي على التخلص من كل عوامل سوء التفاهم، عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حلّ كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ بين الدول المجاورة، وكذلك استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول، لتصبح مصالح الدول مرتبطة بروابط متينة لا يمكن أن تتلاشى بمجرد سوء التفاهم¹.

بالطريقة نفسها التي اجتهدت بها الدبلوماسية الجزائرية في ابتكار مفهوم حسن الجوار الإيجابي بدلاً من مبدأ حسن الجوار بمعناه الشكلي السلبي، ليس من الصعب على صانع قرار السياسة الخارجية الجزائري أن يتجاوز المعنى الشكلي السلبي لمبدأ عدم التدخل نحو معنى أكثر إيجابية، وإنّ مبدأ عدم التدخل في السياسة

(1)- محمد قجاني، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، (رسالة ماجستير)، كلية الحقوق والعلوم السياسية تخصص علاقات دولية والقانون الدولي- جامعة الجزائر- 1990، ص301/ 299.

الخارجية، ينبغي ألا يُفهم منه استباحة التدخل في شؤون الدول المجاورة وتجاوز سيادتها، أو الانحياز إلى طرف على حساب آخر، أو الوقوف ضدّ خيارات الشعوب في صنع قراراتها وتقرير مصيرها بنفسها، بل يجب أن يُفهم منه أن تكون الآلة الدبلوماسية ديناميّةً، نشيطةً وحيويةً، تستجيب للأحداث بسرعة، وقادرةً على الدفاع عن مواقفها وكسب الحلفاء من أجل الدفاع عن تصوراتها¹.

المطلب الثاني: الممارسة العسكرية لحماية الحدود

تتحمل الجزائر عبئا امنيا كبيرا نتيجة طول حدودها، حيث تواجه احتمالات اختراق في ظل غياب التغطية الامنية والعسكرية، فقد اصبحت الاضطرابات التي تعيشه الدول المجاورة تشكل خطرا بالنسبة للحدود الجزائرية، وهذه الاخيرة هي من بين القضايا ذات الاولوية بالنسبة للجزائر.

ومن خلال هذا عمل الدستور الجزائري على توكيل مهمة قيادة المؤسسة العسكرية لرئيس الجمهورية، بوصفه قائد أعلى للقوات المسلحة.

وقد أسندت مهمة مسؤولية وزارة الدفاع الوطني في الجزائر لرئيس الجمهورية، وهو ما يمكنه من الإشراف المباشر على المؤسسة العسكرية في حالات السلم والحرب، أما قيادة القوات المسلحة فالمقصود بها اضطلاع رئيس الجمهورية بمسؤولية الدفاع والقيادة واتخاذ القرار بإعلان حالة الحرب، حيث نص الدستور الجزائري على أنه إذا وقع عدوان فعلي على البلاد أو يوشك أن يقع حسب ما نصت عليه الترتيبات الملزمة لميثاق الأمم المتحدة، يعلن رئيس الجمهورية الحرب، بعد

(2)- رابح زغوني >>ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح دراسة حالة 'الربيع العربي'<<، مجلة السياسات العربية، العدد 23، نوفمبر 2016، ص 13.

اجتماع مجلس الوزراء والاستماع إلى المجلس الأعلى للأمن، واستشارة رئيس المجلس الشعبي الوطني ورئيس مجلس الأمة¹، يجتمع البرلمان وجوبا، ويوجه رئيس الجمهورية خطابا للأمة يعلمها بذلك.

ومنه نستخلص من هذا النص أن إقرار دور رئيس الجمهورية القيادي في رسم استراتيجية دفاعية استثنائية في حالة وقوع عدوان على الدولة، هو اعتراف لأهمية منصب رئيس الجمهورية في الدولة، باعتباره المسجد الأول لإرادة الأمة في الدفاع عن استقرار ووحدة التراب الوطني، فأعلان حالة الحرب هو إجراء خطير يتطلب صدوره من أسمى جهة في الدولة ممثلة في رئيسها، ويكون إعلان الحرب حسب ما نصت عليه الترتيبات الملائمة لميثاق الأمم المتحدة، حيث وبموجب المادة 51 يكون ميثاق الأمم المتحدة قد نظم حق الدول الأعضاء منفردين، أو من خلال تحالفات عسكرية أو تنظيمات إقليمية، في الدفاع الشرعي حال تعرضهم لعدوان أو هجوم مسلح من جانب دولة أو دول أخرى، وذلك في إطار الشروط والضوابط التي رسمتها هذه المادة لممارسة هذا الحق، والتي يمكن إجمالها في الشروط التالية:

- 1/- شرط وقوع عدوان أو هجوم مسلح.
 - 2/- التناسب بين الوسائل المستخدمة في الدفاع وفي الهجوم.
 - 3/- انتهاء الحق في الدفاع الشرعي بمجرد تدخل مجلس الأمن واتخاذ التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين أو انتهاء أعمال العدوان.
 - 4/- ضرورة إبلاغ مجلس الأمن بالتدابير التي تتخذ استعمالا لحق الدفاع الشرعي².
- ويرجع ذلك أن العدوان الواقع على الدولة يعتبر ظرفا استثنائيا وخطير يتطلب التصرف السريع، حيث يتوجب على رئيس الدولة في حالة الحرب أن يكون بمقدوره

(1) - اسماعيل لاطرش، الاستراتيجية الدفاعية في الدساتير المغربية، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني،

2017، جامعة ورقلة قاصدي مرباح، ص 477 .

(2) - عادل عبد الله المسدي، الحرب ضد الارهاب ودفاع الشرعي في ضوء احكام القانون الدولي. (القاهرة: دار

النهضة العربية، ط1، 2006)، ص 87

حرية التحرك، لكي يتخذ ما يتلاءم من إجراءات مستعجلة لمواجهة الموقف المستجد واتخاذ القرار المناسب، ومواجهة الوضع حسب ما تقضي به الطريقة البراغماتية على أرض الواقع¹.

إلا أنه ومع التطور السريع في الوسائل المستخدمة في الحرب الحديثة، نجد أن الشروط الشكلية والموضوعية لإعلان الحرب حسب نص المادة 95 من الدستور الجزائري وجب تعديلها مع ما يتماشى والواقع العملي، خصوصا لو فرضنا مثلا أن دولة أجنبية ما شنت هجوما على القوات الجزائرية، فالرد أو التصدي للعدوان سوف لن يكون إلا بعد إعلان الحرب من طرف رئيس الجمهورية، الذي يوجه خطابا للأمم وبعد اجتماع البرلمان بغرفتيه واستشارة المجلس الأعلى للأمن ومجلس الوزراء في اجتماعات وجوبية، ما يسمح بالدولة المعتدية بحسم المعركة بنسبة كبيرة.

وفي ذات السياق وتماشيا مع النظرية الحديثة في الحرب، ونظرية الأمر الواقع المستمدة من المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وجب على الدستور الجزائري أن يتضمن حالات بخصوص تدخل القوات الجزائرية خارج الوطن مثل : ضبط حالات السماح لقوات أجنبية اختراق المجال الجوي للدولة، لضرب جماعات إرهابية أو جيوش نظامية في دولة مجاورة، ووضع إجراءات وقواعد دستورية حازمة، بما يتلاءم ومبدأ السيادة الوطنية.

التدخل في حالة المساعدة العسكرية لصالح دولة صديقة عند طلبها للمساعدة، من أجل صد عدوان ضدها، خاصة إذا تعلق الأمر بدولة مجاورة حدوديا وذلك درء لمخاطر قد تزعزع استقرار وأمن الوطن².

(1)- عبد الله بوقفة، أساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري دراسة مقارنة (الجزائر: دار هومة، 2002)، ص485.

(2)- اسماعيل لاطرش، المرجع السابق، ص487.

المبحث الثالث: سياسة الجزائر المستقبلية تجاه أمن وحماية الحدود

تعتبر حماية الحدود للجزائر النقطة الأولى للدفاع على أمن الدولة من أي خطر خارجي، وذلك سواء عبر الممارسات السياسية أو العسكرية والتي تناولناها سالفا في المبحث الثاني والتي واجهت نجاحات متعدد كما تعرضت أيضا إلى بعض الاخفاقات، لذا سوف نتطرق من خلال هذا المبحث الى الافاق الاستراتيجية لحماية الحدود، مع تقييم المؤسسة العسكرية.

المطلب الاول: افاق الاستراتيجية الجزائرية تجاه أمن الحدود

قد حرصت الجزائر منذ سنوات على أن تكون وساطتها الدبلوماسية محكمة بمبدأ احترام الوحدة الترابية لدول الجوار، ولا يزال هذا المبدأ من بين ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، فتجربة الجزائر في مكافحة الإرهاب خلال سنوات التسعينيات من القرن الماضي أعطت لها خبرة وكفاءة أمنية وسياسية أهلتها لتصبح مرجعا قاريا ودوليا في التصدي للآفة العابرة للأوطان، حيث قامت استراتيجياتها على تجريم دفع الفدية، وعدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية، وضرورة تجفيف منابع المادية والفكرية للظاهرة، وان تأييد الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا لها بهذا الطرح يعتبر بحد ذاته نجاحا محسوبا للاستراتيجية الجزائرية، ولم يكن متاحا لهذه الاستراتيجية أن تحقق نجاحات لولا التجربة الرائدة لها في هذا المجال، وكذا الجهود التي بذلتها، ولا تزال تبذلها جهويا وإقليميا لاستعادة الاستقرار، والتصدي للتهديدات

الإقليمية، كون الجزائر متمسكة بثوابتها في سياستها الخارجية كمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها .

فقد اثبتت الجزائر دور فعال كونها تؤدي دورًا مهمًا في مجال مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي منذ مبادرة بان الساحل التي برزت عام 2002 م والتي توسعت لتتحول الى الشراكة مع ألمانيا لمكافحة الظاهرة، الى قيادة الجزائر باستخدام خبرتها في مجال مكافحة الإرهاب، والتحسيس بمكافحة مختلف أنواع الجريمة المنظمة، وكافة التهديدات العابرة للحدود، ومن الأدلة الأخرى على نجاعة استراتيجية الجزائر للتصدي للتهديدات الإقليمية نجد مشاركتها في أي جهد جدي¹ هدفه ترقية التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب، وتجسد ذلك من خلال انضمامها للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي أنشأ عام 2011 م وتعتبر الجزائر أحد أعضائه المؤسسين.

كما تؤكد الجزائر في العديد من المرات أنه لمحاولة القضاء على ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل وإفريقيا لا يكون بالترسانة العسكرية، بل عن طريق معالجة الخلل البنيوي الذي تعانيه معظم الأنظمة الإفريقية، فالدولة في إفريقيا تعاني من عدة معضلات أهمها:

- صعوبة بناء الدولة في حد ذاتها، وتنامي الصراعات الإثنية و الهوياتية.
- هشاشة البنى الاقتصادية.
- ضعف الأداء السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية.
- إنتشار جميع أشكال الجريمة المنظمة والأمراض الفتاكة.

(1)- فريدة روطان، الاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الإقليمية بين النجاحات والاختافات، المركز الديمقراطي العربي نشر يوم 27 ديسمبر 2016، على <https://democraticac> تاريخ دخول الموقع [2019/04/20]

كل ذلك أوجد بيئة خصبة لتنامي الإرهاب والجريمة المنظمة والتحالفات بينها في المنطقة، وبذلك عملت الجزائر على إقامة سياسات تنموية كالشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا.

كما كانت الجزائر طرفا في البرامج التنموية التي تبنتها المنظمات الدولية والإقليمية الموجهة للدول الإفريقية منها دول الجوار، كما تحافظ أيضا على تقديم مساعدات سنوية للعديد من الدول الإفريقية على رأسها مالي و النيجر¹.

كما ان التأثير الأمني للجزائر بتخومها الجيوسياسية شديداً، وإنها لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوة إلى وضع استراتيجية واضحة، دقيقة وبعيدة المدى لدورها في تلك الفضاءات الجيوسياسية، وإلى تقويم مستمر لما يحظى منها بالأولوية، وهو مطلب أصبح أكثر إلحاحاً في ظل ما يحدث على مقربة منها من حركات أمنية، إن هذا المطلب يحتم قبل كل شيء تجاوز الجزائر للاضطرابات في تصوراتها وأهدافها الاستراتيجية على المدى البعيد، وتأهبها دوماً للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها².

المطلب الثاني: تقييم المؤسسة العسكرية في حماية الحدود

إن ارتباط الأمن القومي الجزائري بالقضايا اللينة في ظل تنامي العولمة بتداعياتها المختلفة، لا ينفي بقاء واستمرار العديد من التهديدات ذات الطبيعة الصلبة، أي التهديدات العسكرية، وفي ذلك الوقت الراهن وحتى في المستقبل، وهي تهديدات ذات

(1)- زكرياء بودن، اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2014/2015، ص147.

(2)- حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري، (مذكرة ماجستير)، كلية العلوم السياسية تخصص علاقات دولية- جامعة الحاج لخضر بباتنة- 2010-2011، ص195.

علاقة مباشرة بأمن الجزائر، ومنها على الخصوص قضية الصحراء الغربية المرتبطة بمطالب ترابية مغربية، والتي لازالت تفرض توترا علنيا وكذلك مستترا بين كل من المغرب والجزائر، كما لا ينبغي أن نغفل حالة النزاع بين الحكومة المالية والطوارق، حيث لا تزال الحدود الجزائرية الجنوبية غير مؤمنة بشكل كامل، إذ لازالت حركة التمرد للطوارق تستعمل الأراضي الجزائرية كملاد لالتقاء هجمات القوات المالية ضدها¹.

فالمؤسسة العسكرية الجزائرية تبقى هي المؤسسة الراعية للاستقرار في الدولة، وهي التي حافظت على بقاء النظام الجمهوري فيها، فلا يمكن أن تكون بعيدة تماما عن العملية السياسية، فنقلها السياسي النابع من تنظيمها وقوتها وتاريخها في فض الأزمات السياسية يدفعها في ظل فراغ نخبوي سياسي حقيقي إلى البقاء كقوة ضامنة للعملية السياسية بعدم الانجرار مرة أخرى إلى الخيارات التي قد تقود إلى تهديد الأمن في البلاد، أو تهديد العملية الديمقراطية الناشئة².

3- سيبقى منطق "الأمننة" هو المحرك الرئيسي للخطاب الجزائري، وهذا سببه اعتبارات كثيرة، منها تنامي خطر الإرهاب، وتهديدات الجماعات المسلحة والمتطرفة في دول الجوار ومنطقة الساحل الأفريقي.

4- ستظل العقيدة العسكرية الجزائرية راسخة بالشكل المتعارف عليه، ورافضة للانخراط في مساع عسكرية إقليمية ودولية حتى ولو كانت تحت غطاء عربي، وهذا ما بدا واضحا في رفض الجزائر المشاركة في التحالف العربية بقيادة السعودية ضد انقلاب ميليشيا الحوثيين في اليمن، وكذلك رفضها المشاركة في الضربات الفرنسية لشمال دولة مالي³.

(1)- صالح زياني، مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات والتحول، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017.

(2)- مراد لعبيدي، المؤسسة العسكرية في الجزائر (1990-2017)، (مذكرة ماستر)، كلية الحقوق و العلوم السياسية تخصص أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة- جامعة محمد خيضر بسكرة- 2016/2017، ص208.

(3)- قوي بوحنية، التحديات الامنية ومستقبل الاوضاع في الجزائر، مقال نشر يوم 26 نوفمبر 2016 على <https://futureuae.com> تاريخ دخول الموقع [2019-4-13]

ملخص الفصل الثالث:

عملت الجزائر جاهدة على توقيع اتفاقيات من اجل ترسيم حدودها مع الدول المجاورة لها، بالإضافة الى مشاركتها في عدة اتفاقيات اخرى ومعاهدات لضمان امنها الحدودي.

ففي ظل اتساع رقعة التهديدات العابرة للحدود، اتخذت الجزائر اليات دبلوماسية وعسكرية لحماية حدودها للتصدي من اي خطر خارجي يهدد امنها، وذلك من خلال: تسوية النزاعات بالطرق السلمية عن طريق الحوار مع احترام سيادة الدول، محاولة تأكيد دورها الفعال في المنطقة والقارة الافريقية ككل واستبعاد اي تدخل اجنبي، أما بالنسبة للآليات العسكرية فقد وضع الدستور قواعد ومبادئ تركز عليها المؤسسة العسكرية سواء في حالة الحرب او في حالة السلم .

تعتبر الجزائر أن الحدود هي نقطة الدفاع الاولى من أي خطر خارجي يهدد أمنها، لذا يبقى موضوع الأمانة هو المحرك الرئيسي للخطاب الجزائري.

جامعة

لقد تأثرت الجزائر بالتحديات الامنية التي تعيشها دول الجوار وتشهدها الجزائر، خاصة بعد سقوط الانظمة السياسية والتي انجر عنها تهديد لأمنها الحدودي، مما اثر سلبا على امنها الوطني، ومن اهم التحديات التي واجهتها "الارهاب والجريمة المنظمة بأنواعها"

ففي ظل اللااستقرار واللامن واجهت الجزائر عدة أزمات التي تعتبر تهديدا أمنيا مباشر خاصة الساحل الحدودي للجزائر. من بينها أزمة مالي التي تعتبر أزمة أمنية معقدة من الناحية الداخلية أي على نظام الداخلي، وهذا ما زاد الأمر تعقيدا على أمن الجزائر أما أزمة ليبيا التي تعتبر من أزمات أكثر خطورة كونها تعتبر منطلق لانتشار جماعات الارهابية على الحدود وهذا ما جعل الجزائر دائما متأهبة لوجود أي خطر على حدودها من جراء هذه التهديدات المستمرة وذلك بناء على عقيدتها العسكرية

من خلال دراستنا للموضوع توصلنا الى نتائج منها:

- ✓ تأثر الجزائر بمختلف التحولات السياسية والامنية لدول الجوار كون الجزائر ذات مساحة شاسعة مما جعل اللامن واللااستقرار على حدودها .
- ✓ تعمل الجزائر دبلوماسيا كوسيط للتسوية السلمية للنزاعات الاقليمية لضمان الامن الاقليمي وبالتالي امنها.
- ✓ اتبعت الجزائر استراتيجية متكاملة داخليا وخارجيا، وهذا لمكافحة تهديدات منها: انتشار جماعات الارهابية، الجريمة المنظمة وتجارة وتهريب السلاح... الخ التي باتت تهدد أمن وإستقرار الجزائر.

- ✓ التعاون المشترك بين دول الجوار على حماية الحدود من أجل التصدي للتهديدات التي تعرفها المنطقة.
- ✓ إن موقف الجزائر القاضي بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وبعدم التدخل الأجنبي لا يمكن الثبات عليه في حال الأزمات مرتفعة الحدة في دول الجوار (حالة مالي).
- ✓ تقوم الجزائر بمساعدة دول المنطقة لتضطلع بنفسها بمهام الأمن الإقليمي كبديل للتدخل الأجنبي.
- ✓ وجود تغييرات على مستوى البنية الهيكلية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
- ✓ شهدت المؤسسة العسكرية الجزائرية تغييرات من خلال الدستور الجزائري.

قائمة المراجع:

أولا- باللغة العربية:

أ- الكتب:

1. بلقزيز عبد الله، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2002).
2. بوقفة عبد الله، اساليب ممارسة السلطة في النظام السياسي الجزائري دراسة مقارنة، (الجزائر: دار هومة، 2002).
3. تشومسكي نعوم، الدولة الفاشلة اساءة استعمال القوة والتعدي على الديمقراطي، (تر: سامر الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي ، 2007).
4. الحراثي ميلاد مفتاح، تحديات الامن القومي في الغرب المتوسطي: دراسة نقدية للامن وتحديات البيئة الامنية و ديناميكياتها في اقليم غرب المتوسط، (السينمائية: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2013).
5. رزيق المخامدي عبد القادر، نزاعات الحدود العربية، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع ، 2004).
6. الشامي علي، عقدة التجزئة في المغرب العربي، (بيروت: دار الحكمة للنشر، 1998).
7. قطس الهادي، اطلس الجزائر والعالم، (الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2009).

8. الكيالي عبد الوهاب ، الموسوعة السياسية، (د. م: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ط4، ج 1، 1999).
9. لعروق محمد الهادي، اطلس الجزائر والعالم، (الجزائر: دار الهدى، ط2، 2002).
10. المسدي عادل عبد الله، الحرب ضد الارهاب ودفاع الشرعي في ضوء احكام القانون الدولي، (دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2006).
11. الميللي بن محمد مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، (الجزء الأول، المؤسسة الوطنية للكتاب، سنة 1986م).

ب- اطروحات والرسائل الجامعية:

12. براهيم موسى، منازعات الحدود في دول المغرب العربي، مذكرة لنيل شهادة ماستر تخصص قانون دولي لحقوق الانسان، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018/2017.
13. بن دايدة عبد الودود، بلحسن عبد الرؤوف، الجزائر: المنظور الامني تجاه منطقة دول الساحل الافريقي، مذكرة ماستر للعلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات امنية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2012/2011.
14. بوبية نبيل، الامن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الاجنبية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية، القاهرة، 2009.
15. بودح سارة، الاستراتيجية الجزائرية في الانفاق على التسليح في ظل التهديدات الامنية الجديدة 2010-2014، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، مذكرة ماستر، 2015/2014.
16. بون زكرياء، اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على الامن الوطني الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية ودراسات استراتيجية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

17. بوسكين سليم، تحولات البيئة الاقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر ببسكرة، 2015/2014.
18. بوقفي صبيحة، اثر المؤسسة العسكرية على الانظمة السياسية العربية نموذج مصر (1981-2013)، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص ادارة الجماعات المحلية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2017/2016.
19. الحامدي عيدون، امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات سياسية مقارنة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 16 جوان 2015 .
20. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للامن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2011-2010.
21. رحوال زينب، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الازمة في الساحل الافريقي (نموذج مالي)، شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دبلوماسية وتعاون دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس بمستغانم، 2017/2016.
22. شيخ الشيوخ زهرة، العقيدة الاستراتيجية لحلف شمال الاطلسي بعد الحرب الباردة (1991-2008)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة دالي ابراهيم، 2012.
23. ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الافريقية التحديات والرهانات، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2008.
24. العايب سليم، الدبلوماسية الجزائرية في اطار منظمة الاتحاد الافريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة 2011/2010

25. عبرو ميمون، الاستمرارية والثبات في السياسة الخارجية الجزائرية في ظل التحولات السياسية في المنطقة المغربية 2011-2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات مغربية جامعة الطاهر مولاي، 2015/2016.
26. عشوي علي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الأفريقي، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1997.
27. عمورة رابح، النزاعات الحدودية في أفريقيا وطرق تسويتها، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر كلية الحقوق بن عكنون 2000/2001 .
28. قجاني محمد، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية التونسية، رسالة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 1990.
29. قط سمير، البعد الأفريقي في سياسة الأمن والدفاع الوطني الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016/2017.
30. كرفة كلثوم، التحديات الإقليمية وآثارها على الأمن الجزائري 2011/2015، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص الانظمة السياسية مقارنة وحوكمة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015-2016.
31. كفيسي نجلاء، العلاقات الجزائرية المغربية افاقها وواقعها وتطورها ومستقبلها 1963-1994، مذكرة شهادة ماستر تخصص تاريخ معاصر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2013.
32. لخضاري منصور، المؤسسة العسكرية و مسار التحول الديمقراطي في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية تخصص التنظيم السياسي و الإداري، جامعة ورقلة، 2005.

33. لعبيدي مراد، المؤسسة العسكرية في الجزائر (1990-2017)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص انظمة سياسية مقارنة وحوكمة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2017/2016.

34. مقراني سهام، السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه النزاع في ليبيا، مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص دراسات امنية في المتوسط، جامعة العربي بن المهدي ام البواقي 2016/2015.

ج - المجلات العلمية المحكمة والجرائد:

36. إبراهيم أحمد سعيد، الحدود والقضايا الجيوستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً، مجلة جامعة دمشق، المجلد 3، العدد 2+1، 2014.

37. بن عائشة محمد الامين، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار والتغير، مجلة العربية للعلوم السياسية، الجزائر.

38. حسن الشافعي بدر، التدخل المؤجل: الابعاد الداخلية والاقليمية لازمة شمال مالي، السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، عدد 191، جانفي 2013.

39. زغوني رايح، ازمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ وحسابات المصالح دراسة حالة 'الربيع العربي'، مجلة السياسات العربية، العدد 23، نوفمبر 2016

40. زوين الياس، الجزائر وصياغة مفهوم العمق الساحلي الصحراوي بين المكانة الجيوسياسية وضرورات الدور الجيوستراتيجي، مجلة استراتيجيا، عدد 2، السداسي الثاني، 2014.

41. زياني صالح، تحولات العقيدة الامنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة، مجلة المفكر، عدد 5.

42. ساعو حورية، غربي محمد، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، مجلة الاكاديمية للدراسات الامنية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18 جوان 2017.
43. صابر رمضان، "أبعد من مالي: أزمة الشمال الافريقي"، جريدة القدس، العدد7354، 30جانفي 2013 .
44. صدر عن الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، (اتفاقات دولية، قوانين ومراسيم قرارات وراء، مقررات، مناشير، اعلانات وبلغات)، العدد62، 17 اكتوبر2018.
45. كلمة الفريق نائب وزير الدفاع، العقيدة العسكرية لثورة نوفمبر1954، مجلة الجيش الوطني، عدد657، افريل 2018.
46. كواشي عتيقة، الاستراتيجية الامنية الجزائرية في مواجهة الظاهرة الارهابية المتنامية في منطقة الساحل، مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية، عدد 8، جانفي2016 .
47. منصورى لخضاري، الامتدادات الجيوسياسية للامن الوطني في الجزائر، مجلة شؤون الاوسط: فصيلة متخصصة محكمة تعني بالاستراتيجيات الاقليمية، العدد143، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، خريف 2012.

ج- ملتقيات وندوات:

48. زياني صالح، مرتكزات عقيدة الامن القومي الجزائري بين الثبات والتحول، ملتقى، جامعة باتنة .
49. سويقات، (أحمد)، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر ، ورقة مقدمة في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالنت ازمات السياسية والتحديات الاقليمية، جامعة قاصدي مباح ورقلة31- 30 جانفي 2017

50. عز العرب محمد، امن الحدود في المنطقة العربية، ندوة علمية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية.
51. كاهي مبروك، الانفاق على التسليح كالية للدفاع الوطني، ملتقى دولي، 12-13 نوفمبر 2014.
52. لاطرش اسماعيل، الاستراتيجية الدفاعية في الدساتير المغربية، ملتقى دولي حول سياسة الدفاع الوطني، 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.
53. مقابلة مع الأستاذ: بو عيسى حسام الدين. أستاذ العلوم السياسية جامعة المسيلة. 16-04-2019. الساعة: 14.00
48. وضاح الحمود، استخدام التقنيات الحديثة في مجال امن الحدود، ندوة علمية تامين المنافذ البرية والبحرية والجوية، الامارات العربية المتحدة - ابوظبي، 2009.

ج- المواقع الالكترونية:

54. بوحنية قوي، "التحديات الامنية ومستقبل الاوضاع في الجزائر"، [تاريخ دخول الموقع: 2019/04/13].
<http://futureuae.com><http://alhayat.com/Articles/584403>
55. دخان نور الدين، العيدون الحامدي، "مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الادارة الاحادية والصيغ التعاونية الاقليمية"، [تاريخ دخول الموقع: 2019/04/14].
<http://studies.aljazeera.net>
56. مركز الجزيرة للدراسات، "أزمة مالي: متاهة الانقلاب والانفصال، [تاريخ دخول الموقع: 2019/04/14].
<http://studies.aljazeera.net>
57. روطان فريدة، "الاستراتيجيات الجزائرية لمواجهة التهديدات الاقليمية بين النجاحات والاختافات"، المركز الديمقراطي العربي، [تاريخ دخول الموقع: 2019/04/20].
<https://democraticac.net>
58. جارش عادل، "تأثير التهديدات الامنية بمنطقة الساحل في الامن القومي الجزائري"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ دخول الموقع: [2019/04/20].

<https://democraticac.net>

59. بوحنية قوي، "الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، يونيو 2017، تاريخ دخول الموقع: [2019/04/22].

<http://studies.aljazeera.net>

60. بن عنتر عبد النور، "عقيدة الجزائر الأمنية: ضغوطات البيئة الإقليمية ومقتضيات المصالح الأمنية"، تاريخ دخول الموقع: [2019/04/22].

<http://studies.aljazeera.net>

61. بوحنية قوي، "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي"، دخول الموقع: [2019/04/22].

<http://studies.aljazeera.net>

62. الخلفي مصطفى، "أزمة العلاقات المغربية الجزائرية ومشكلة الصحراء المغربية"، دخول الموقع: [2019/04/22].

<http://studies.aljazeera.net>

63. لحياني عثمان، "الجزائر تعلن عن 3 شروط لفتح حدودها البرية مع المغرب"، دخول الموقع: [2019/04/22].

<http://studies.aljazeera.net>

64. محمد الامنين بن عائشة، الدبلوماسية الجزائرية والمعضلة الامنية في مالي بين الاستمرار والتغيير، المركز الديمقراطي العربي، 2015، دخول الموقع: [2019-04-23]

<https://democraticac.de>

65. محمد ياسين الجلاصي، تعاون أمني تونسي - جزائري واتفاقات شراكة تطوي مرحلة فتور، جريدة الحياة، [2014، 02، 09] على الموقع التالي:

<http://alhayat.com/Articles/584403>

[2019/04/25]

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع:
	البسمة إهداء شكر وتقدير خطة الدراسة
07-02	مقدمة:
25-09	الفصل الأول: دراسة في الجغرافية الجزائرية "الموقع والحدود"
14-09	المبحث الأول: أهمية الموقع والحدود
12-10	المطلب الأول: أهمية الموقع الجغرافي الجزائري
14-13	المطلب الثاني: أهمية الحدود الجزائرية.....
18-14	المبحث الثاني: الدراسة التاريخية للحدود الجزائرية
16-15	المطلب الأول: تاريخ الحدود الجزائرية.....
18-17	المطلب الثاني: تأثير الاستعمار الفرنسي في رسم الحدود الجزائرية.....
24-18	المبحث الثالث: عقيدة المؤسسة العسكرية الجزائرية
20-18	المطلب الأول: مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية.....
24-20	المطلب الثاني: مفهوم المؤسسة العسكرية الجزائرية.....
25	خلاصة الفصل الأول:.....
47-27	الفصل الثاني:

	مشكلة الحدود في ظل تنامي الاخطار الخارجية
34-28	المبحث الأول:التحولات السياسية لدول الجوار وتأثيرها على أمن الحدود الجزائرية.....
31-28	المطلب الأول: التحولات السياسية لدول الجوار.....
35-31	المطلب الثاني: تأثير ازمات دول الجوار على امن الجزائر.....
41-35	المبحث الثاني: " أهم الاخطار الامنية عن التحولات السياسية في دول الجوار.....
39-35	المطلب الأول: الأخطار الامنية على الحدود.....
41-40	المطلب الثاني: الآثار الناجمة عن التحولات السياسية في دول الجوار.....
46-41	المبحث الثالث: .. نظرة على الحدود الجزائرية "الساحل الافريقي والحدود المغربية" أنموذجا..
44-41	المطلب الأول: الساحل الافريقي.....
46-44	المطلب الثاني: الحدود المغربية.....
47	خلاصة الفصل الثاني:
70-49	الفصل الثالث: اليات حماية الحدود الجزائرية وتأمينها
57-50	المبحث الأول:الاتفاقيات السياسية والمعاهدات الدولية " "إشكالية ضبط المفهوم".
55-50	المطلب الأول: الاتفاقية الدولية.....
57-56	المطلب الثاني: المعاهدات الدولية.....
65-57	المبحث الثاني:آليات حماية الحدود أمنيا "
62-57	المطلب الأول: الممارسات الدبلوماسية لحماية الحدود.....
65-62	المطلب الثاني: الممارسات العسكرية لحماية الحدود.....
70-65	المبحث الثالث: سياسة الجزائر المستقبلية تجاه أمن وحماية الحدود.....
68-66	المطلب الأول: أفاق الاستراتيجية الجزائرية تجاه أمن الحدود.....
69-68	المطلب الثاني: تقييم المؤسسة العسكرية في حماية الحدود.....
70	ملخص الفصل الثالث:

73-72	خاتمة.....
82-75	قائمة المراجع.....
86-84	فهرس المحتويات.....
89-88	الملخص :

مسألة الحدود في العقيدة العسكرية الجزائرية

إعداد الطالبة: منال يديوي ، جامعة المسلية - الجزائر.

إشراف الدكتور: حسام الدين بوعيسي، جامعة المسلية - الجزائر.

ملخص:

للحدود الدولية أهمية فهي تحد سيادة كل دولة لبيسط سلطتها وسيادتها المختلفة داخل هذه الحدود، لذا فقد مرت الجزائر في ترسيم حدودها عبر تطورات تاريخية، وبعد الاستعمار اصبح طول الحدود الجزائرية هو 6511 كلم.

ويعد مفهوم العقيدة العسكرية الجزائرية بتلك المبادئ المترسخة في الجيش الشعبي الوطني والمستمدة من جيش التحرير الوطني.

كما تعتبر أيضا المؤسسة العسكرية الجزائرية واحدة من مؤسسات الدولة التي تمارس من خلالها الوظيفة العسكرية، والتي شهدت اختلافا جذريا لموقعها ودورها الدستوري بعد دستور 1989، فبعد أن كان تدخل العسكريين بعد الاستقلال في العمل السياسي أمرا دستوريا ومقننا، بل امتد هذا التدخل إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا الوضع شهد تغيرا جذريا بعد دستور 1989، وتكرس ذلك في الدساتير التي تلتها بالزام الجيش بالمهام التقليدية الأصيلة الممارسة من طرف جيوش العالم، وهذا بغض النظر عن واقع السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

من خلال ما سبق تم مناقشة الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير العقيدة العسكرية الجزائرية بالتحويلات والتهديدات التي تشهدها البيئة الاقليمية؟.

الكلمات المفتاحية: الحدود، المعضلة الأمنية، العقيدة العسكرية، منطقة الساحل، الجماعات الارهابية، الحدود الجزائرية.

The issue of borders in Algerian military doctrine

**Submitted by the student: Menal idioui, University of M'sila - Algeria.
Supervised by: Dr. Hossam EIDin Bouissi, University of M'sila – Algeria**

ABSTRACTC:

The international borders are important. They limit the sovereignty of each country to extend its authority and sovereignty within these borders, so Algeria has gone through the demarcation of its borders through historical developments. After the colonization, the length of the Algerian border became 6,511 kilometers.

The concept of Algerian military doctrine is based on those principles established in the National People's Army and derived from the National Liberation Army.

The Algerian military establishment is also one of the institutions of the state through which it exercises its military function, which has radically changed its position and constitutional role after the 1989 Constitution. After the intervention of the military after independence in political work was constitutional and constitutional, Economic, social and cultural development. However, this situation underwent a radical change after the 1989 Constitution, and this was enshrined in the constitutions that followed the army's commitment to the traditional traditional functions exercised by the armies of the world, regardless of the political behavior of the Algerian military establishment.

Through the above discussed the following problematic:

To what extent is the Algerian military doctrine affected by the changes and threats in the regional environment?

Keywords: border, security dilemma, military doctrine, Sahel region, terrorist groups, Algerian border.